

بنك وربة ش.م.ك.ع.
البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2021



كى بى إم جى صافى المطوع وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبد العزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
الكويت
تليفون: +965 2228 7000
فاكس: +965 2228 7444



العيان والعصيمي وشركاهم

إرنست ويونغ

هاتف: 2245 2880 / 2295 5000
فاكس: 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

محاسبون قانونيون
صندوق رقم ٧٤ الصفاة
الكويت الصفاة ١٣٠٠١
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق ١٨ - ٢٠
شارع أحمد الجابر

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لبنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2021 وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021 وعن أداؤها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة". ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق"). وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمر التدقيق الرئيسية

إن أمر التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل الأمور وكيفية معالجتها لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

الخسائر الائتمانية لأرصدة التمويل الإسلامي إلى العملاء

إن الاعتراف بخسائر الائتمان لأرصدة التمويل الإسلامي النقدية وغير النقدية إلى العملاء ("التسهيلات التمويلية") يمثل خسائر الائتمان المتوقعة التي يتم تحديدها طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية، التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات التمويلية واحتساب المخصصات لها ("قواعد بنك الكويت المركزي")، أيهما أعلى كما هو مفصّل عنها في السياسات المحاسبية بالإيضاح 2.4.4 والإيضاح 4 حول البيانات المالية المجمعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة) أمر التدقيق الرئيسية (تتمة)

الخسائر الائتمانية لأرصدة التمويل الإسلامي إلى العملاء (تتمة)

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة يمثل سياسة محاسبية معقدة والتي تتطلب أحكاماً جوهرية عند تطبيقها. تعتمد خسائر الائتمان المتوقعة على الأحكام التي تقوم الإدارة بوضعها عند تقييم مستوى مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي والازدياد الملحوظ اللاحق في مخاطر الائتمان في تاريخ البيانات المالية المجمعة بالنسبة للاعتراف المبدئي لها وتصنيفها إلى ثلاث مراحل. إضافة إلى ذلك، ووفقاً لما هو مفصّل عنه من قبل الإدارة، يتم استخدام أساليب نماذج قائمة على الأحكام بشكل أساسي في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة والتي تتضمن تحديد احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر والتي يتم إعداد نماذج لها استناداً إلى متغيرات الاقتصاد الكلي ويتم خصمها حتى تاريخ البيانات المالية المجمعة. وكما هو مفصّل عنه بالإيضاح 25، كان لجائحة كوفيد-19 العالمية تأثيراً ملحوظاً على تحديد الإدارة لخسائر الائتمان المتوقعة كما استوجبت تطبيق درجة عالية من الأحكام. نتيجة لذلك، ارتبطت خسائر الائتمان المتوقعة بدرجة أكبر من عدم التأكد عما هو معتاد كما تخضع المدخلات المستخدمة للتغير بشكل كبير وهو ما قد يؤدي إلى تغير التقديرات بشكل ملحوظ في الفترات المستقبلية.

من ناحية أخرى، يستند الاعتراف بالمخصص المحدد للتسهيل التمويلي منخفض القيمة طبقاً لقواعد بنك الكويت المركزي إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص المعترف به بالإضافة إلى أي مخصص إضافي يتم تسجيله استناداً إلى تقدير الإدارة حول التدفقات النقدية المتوقعة فيما يتعلق بذلك التسهيل التمويلي.

لقد حددنا "الخسائر الائتمانية لأرصدة التمويل الإسلامي إلى العملاء" كأحد أمور التدقيق الرئيسية نظراً لأهمية التسهيلات التمويلية وما يرتبط بها من عدم تأكد من التقديرات والأحكام المطبقة من قبل الإدارة عند تحديد الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان والتصنيف المرحلي اللاحق للعملاء والأحكام الجوهرية المطلوبة من قبل الإدارة عند وضع سيناريوهات عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية والتنبؤ بمتغيرات الاقتصاد الكلي وسيناريوهات ترجيح الاحتمالات. ويزداد ذلك نتيجة لوجود درجة عالية من عدم التأكد حول التقديرات بسبب التأثيرات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 والتي أدت إلى درجة عالية من الأحكام التي يتم اتخاذها، بما في ذلك تحديد ما إذا كانت إعادة جدولة مبالغ الربح أو أصل المبلغ لبعض التسهيلات التمويلية قد أدت إلى صعوبات مؤقتة أو دائمة للسيولة لدى العملاء.

لقد شملت إجراءات تدقيقنا اختبار عملية وضع وتنفيذ أدوات الرقابة على تقييم واحتساب مؤشرات الازدياد الجوهري الملحوظ في مخاطر الائتمان وما يترتب عليها من تصنيف مرحلي للعملاء. كما قمنا باختبار مدى فعالية أدوات الرقابة على نماذج احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر ووضع سيناريوهات عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية والمتعددة والتنبؤ بمتغيرات عوامل الاقتصاد الكلي وترجيح الاحتمالات لهذه السيناريوهات. كما شملت الإجراءات تأثير خسائر الائتمان المتوقعة الناشئ عن الاضطراب الاقتصادي الناتج من جائحة كوفيد-19 بما في ذلك تلك التي ركزت على التسهيلات التمويلية المعاد جدولتها.

فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة، قمنا باختبار عينات للتسهيلات التمويلية القائمة بما في ذلك التسهيلات التمويلية المعاد جدولتها وتحققنا من مدى ملاءمة تحديد المجموعة للازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات التمويلية إلى مراحل مختلفة. وقمنا بالاستعانة بالمتخصصين لدينا لمراجعة نموذج خسائر الائتمان المتوقعة من حيث البيانات الأساسية والطرق والافتراضات المستخدمة للتأكد من توافقها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 المحددة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. بالنسبة لعينة التسهيلات التمويلية، تحققنا من مدى تناسب معايير التصنيف المرحلي لدى المجموعة والتي تشمل قيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان المحتسب في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة والتوجيهات التي قامت الإدارة بمراجعتها في ضوء جائحة كوفيد-19 الحالية لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة أخذاً في الاعتبار تعليمات بنك الكويت المركزي. كما قمنا بتقييم مدى اتساق المدخلات والافتراضات المختلفة المستخدمة من قبل الإدارة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بمتطلبات احتساب المخصصات القائمة على قواعد بنك الكويت المركزي، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقاً للتعليمات ذات الصلة، والتحقق من احتسابها متى كانت مطلوبة وفقاً لتلك التعليمات. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي شملت التسهيلات التمويلية المعاد جدولتها، تحققنا مما إذا كانت إدارة المجموعة قد قامت بتحديد كافة أحداث الانخفاض في القيمة. وبالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي تضمنت أيضاً التسهيلات التمويلية منخفضة القيمة، قمنا بتقدير قيمة الضمان وتحققنا من عمليات احتساب المخصصات المترتبة عليها.

**تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)**

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2021
إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2021، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2021 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولم ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- ◀ تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- ◀ فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- ◀ تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- ◀ التوصل إلى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكيد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- ◀ تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- ◀ الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. إن مسؤوليتنا هي إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونتحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهريّة في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمطلوبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من التهديدات والتدابير المطبقة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

**تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تنمة)**

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأنا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب / 336/ 2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له، والتعميم رقم 2/ رب / 343/ 2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له، على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب / 336/ 2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له، والتعميم رقم 2/ رب / 343/ 2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له، على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



د. رشيد محمد القناعي
مراقب حسابات - ترخيص رقم 130 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافى المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية



بدر عادل العبدالجادر
سجل مراقبي الحسابات رقم 207 فئة أ
إرنست ويونغ
العيان والعصيمي وشركاهم

15 فبراير 2022

الكويت

بنك وربة ش.م.ك.ع.

بيان المركز المالي المجمع
كما في 31 ديسمبر 2021

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	إيضاحات	
			الموجودات
110,999	79,856	3	نقد وأرصدة لدى البنوك
357,897	437,043		إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي
2,497,366	2,473,516	4	مدينو تمويل
90,929	128,898	5	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
237,050	263,753	6	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
108,240	104,891	7	استثمار في مشاريع مشتركة
30,039	18,715	8	عقارات استثمارية
23,074	55,598		موجودات أخرى
19,660	17,942		ممتلكات ومعدات
3,475,254	3,580,212		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
494,355	512,571	9	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,353,454	2,288,918	10	حسابات المودعين
302,429	302,024	11	صكوك مصدرة
44,922	60,900		مطلوبات أخرى
3,195,160	3,164,413		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
157,500	200,000	12	رأس المال
40,000	80,375		علاوة إصدار أسهم
3,098	4,777	12	احتياطي إجباري
1,676	1,607		احتياطي القيمة العادلة
1,469	(112)		احتياطي تحويل عملات أجنبية
(12)	7,882		أرباح مرحلة / (خسائر متراكمة)
203,731	294,529		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
76,363	121,270	13	الصكوك الدائمة الشريحة 1
280,094	415,799		إجمالي حقوق الملكية
3,475,254	3,580,212		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



شاهين حمد الغانم
الرئيس التنفيذي



حمد مساعد السعيد
نائب رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بنك وربة ش.م.ك.ع.

بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	إيضاحات	
109,282 (62,826)	95,410 (48,580)		إيرادات إيداعات وتمويل تكاليف تمويل وتوزيع للمودعين
46,456	46,830		صافي إيرادات التمويل
26,252	49,622	14	صافي إيرادات استثمار
3,228	4,035	15	صافي إيرادات أتعاب وعمولات
3,765	4,264		إيرادات أخرى
(907)	2,603		ربح (خسارة) تحويل عملات أجنبية
78,794	107,354		صافي إيرادات التشغيل
(17,669)	(20,444)		تكاليف موظفين
(3,936)	(4,335)		مصروفات عمومية وإدارية
(4,623)	(6,031)		مصروفات استهلاك
(26,228)	(30,810)		صافي مصروفات التشغيل
52,566 (46,638)	76,544 (59,757)	16	صافي ربح التشغيل قبل مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان
5,928	16,787		الربح قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
-	(151)		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(166)	(435)		ضريبة دعم العملة الوطنية
(65)	(171)		الزكاة
(63)	(66)		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
5,634	15,964		صافي ربح السنة
0.39 فلس	6.02 فلس	17	ربحية السهم الأساسية والمخفضة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بنك وربة ش.م.ك.ع.

بيان الدخل الشامل المجموع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	إيضاح
5,634	15,964	صافي ربح السنة
		(خسائر) إيرادات شاملة أخرى
		(خسائر) إيرادات شاملة أخرى سيتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر:
		<u>أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:</u>
3,314	(16,373)	صافي التغير في القيمة العادلة
(979)	16,610	التغيرات في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
(7,903)	(351)	تعديل إعادة التصنيف عند إلغاء الاعتراف
		صافي الخسائر من أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
(5,568)	(114)	
		<u>تحويل عملات أجنبية:</u>
1,342	(1,257)	فروق تحويل عملات أجنبية ناتجة من تحويل عمليات أجنبية
-	(324)	تعديل إعادة التصنيف عند بيع مشروع مشترك
(4,226)	(1,695)	إجمالي البنود التي يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر
		<u>إيرادات شاملة أخرى لن يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر:</u>
33	45	صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
33	45	إجمالي البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر
(4,193)	(1,650)	خسائر شاملة أخرى للسنة
1,441	14,314	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بنك وربة ش.م.ك.ع.

بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	إيضاحات	
5,928	16,787		الأنشطة التشغيلية
			الربح قبل الضرائب و مكافأة أعضاء مجلس الإدارة تعديلات :-
(26,252)	(49,622)	14	صافي إيرادات استثمار
(795)	(1)		ربح من بيع ممتلكات ومعدات
904	934		مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
4,623	6,031		مصروفات استهلاك
46,638	59,757	16	مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان
31,046	33,886		
18,811	(5,510)		التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
(294,393)	(19,251)		إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي
16,584	(13,497)		مدينو تمويل
(459,005)	18,216		موجودات أخرى
647,643	(64,536)		المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(4,981)	11,187		حسابات المودعين
(627)	(231)		مطلوبات أخرى
			ضرائب مدفوعة
(44,922)	(39,736)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(44,508)	(32,514)		شراء / مساهمات رأسمالية لموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
12,685	6,719		متحصلات من بيع / استرداد موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(157,759)	(110,772)		شراء موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
251,252	63,043		متحصلات من بيع موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
(13,084)	(20,200)	7	إضافات إلى استثمار في مشاريع مشتركة
-	27,705		متحصلات من بيع استثمار في مشاريع مشتركة
7,278	13,650		متحصلات من بيع عقار استثماري
(6,248)	(1,910)		شراء ممتلكات ومعدات
2,924	1		متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات
2,175	4,145		توزيعات أرباح مستلمة من موجودات مالية
580	602		إيرادات استثمار أخرى مستلمة
5,388	14,328		توزيعات مستلمة من مشاريع مشتركة
1,064	705		إيرادات تأجير مستلمة
61,747	(34,498)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
150,250	(405)		صافي الحركة على الصكوك المصدرة
(2,698)	(4,319)		سداد مطلوبات تأجير
-	82,875		المحصل من زيادة رأس المال
-	(172)		التكاليف المتعلقة مباشرة بزيادة رأس المال
-	75,808		المحصل من إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1
-	(450)		التكاليف المتعلقة مباشرة بإصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1
-	(30,901)		استرداد الصكوك الدائمة الشريحة 1
(4,981)	(5,769)	13	أرباح مدفوعة لحملة الصكوك الدائمة الشريحة 1
142,571	116,667		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية
159,396	42,433		صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل
283,637	443,033		النقد والنقد المعادل في 1 يناير
443,033	485,466	3	النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر
			معلومات إضافية حول التدفقات النقدية التشغيلية
62,873	45,794		تكاليف تمويل مدفوعة
101,116	96,527		إيرادات تمويل مستلمة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

1 معلومات حول البنك

بنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في 17 فبراير 2010 في دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري رقم 2009/289. إن البنك مسجل كمؤسسة مصرفية إسلامية وفقاً لقواعد ولوائح بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي") بتاريخ 7 أبريل 2010، وأسهمه متداولة علناً في بورصة الكويت. يقع المكتب المسجل للبنك في برج الراجية، - الدور ميزانين 1 - شارع عمر بن الخطاب، وعنوانه البريدي المسجل هو ص.ب. 1220، الصفاة، 13013 دولة الكويت.

يتمثل نشاط البنك بشكل رئيسي في الاستثمار وأنشطة الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك طبقاً لما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

اعتمدت الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 30 مارس 2021 البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. تم الإفصاح عن التوزيعات المقترحة والمعتمدة من قبل البنك للسنة المنتهية بذلك التاريخ ضمن الإيضاح 12.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للبنك وشركاته ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل للبنك (يشار إليها معاً بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر في 11 يناير 2022. ولمساهمي البنك صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي في ضوء التعديلات التالية:

(أ) قياس خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات التمويلية المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى؛ والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة؛

(ب) الاعتراف بخسائر التعديل للموجودات المالية الناتجة عن فترات تأجيل السداد المقدمة إلى العملاء لمواجهة تفشي فيروس كوفيد-19 خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وفقاً لمتطلبات تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب / ر ب أ / 461 / 2020 المؤرخ في يوليو 2020. يجب أن يتم الاعتراف بخسائر التعديل المشار إليها في التعميم ضمن الأرباح المرحلة بدلاً من الأرباح أو الخسائر طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9. ومع ذلك، يجب أن يتم الاعتراف بخسائر التعديل من الموجودات المالية الناتجة عن أي فترات تأجيل سداد أخرى مقدمة إلى العملاء ضمن الأرباح أو الخسائر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. يتم الاعتراف بكافة خسائر التعديل المتكبدة بعد السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. سوف يؤدي تطبيق هذه السياسة إلى تطبيق عرض محاسبي مختلف لخسائر التعديل في سنة 2020 مقارنة بسنة 2021.

يشار إلى الإطار المذكور أعلاه فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة بدولة الكويت".

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وأدوات الدين وأدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والعقارات الاستثمارية والتي تم قياس جميعها وفقاً للقيمة العادلة.

يعرض البنك بيان مركزه المالي حسب ترتيب السيولة استناداً إلى نية البنك وقدرته على استرداد/تسوية أغلبية موجودات ومطلوبات بنود البيانات المالية المقابلة. تم عرض التحليل المتعلق بالاسترداد أو التسوية خلال 12 شهراً بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة (المتداولة) والاسترداد أو التسوية بما يتجاوز 12 شهراً بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة (غير المتداولة) ضمن الإيضاح 20.

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي مع تقريب كافة القيم إلى أقرب ألف دينار كويتي، ما لم يشار إلى خلاف ذلك.

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة باستثناء تطبيق المعايير الجديدة التي تسري اعتباراً من 1 يناير 2021. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات أخرى صادرة ولكنها لم تسر بعد.

2.2.1 المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات المطبقة من قبل المجموعة

قامت المجموعة بتطبيق بعض المعايير والتعديلات للمرة الأولى، والتي يسري مفعولها للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021 (ما لم يرد خلاف ذلك). لم تقم المجموعة بتطبيق أي معايير أو تفسيرات أو تعديلات أخرى بشكل مبكر، والتي تم إصدارها ولكن لم يسر مفعولها بعد.

الإصلاح المعياري لمعدلات الفائدة - المرحلة 2: تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعيير المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 4 والمعيار الدولي للتقارير المالية 16
تقدم التعديلات إعفاءات مؤقتة والتي تتعلق بالتأثيرات على المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة عندما يتم استبدال معدل (الإيبور) المعروف فيما بين البنوك بمعدل فائدة خالي تقريباً من المخاطر

تتضمن التعديلات المبررات العملية التالية:

- ◀ مبرر عملي يستلزم تغييرات تعاقدية أو تغييرات على التدفقات النقدية التي تكون مطلوبة بصورة مباشرة لعملية الإصلاح، والتي يتم معاملتها كتغييرات في سعر الفائدة المتغيرة، بما يعادل الحركة في سعر الفائدة السوقية.
- ◀ تغييرات في فترة السماح والتي يتعين إجراؤها بموجب متطلبات إصلاح معدل الإيبور لتحوط التصنيفات وتحوط الوثائق دون توقف علاقة التحوط.
- ◀ تقديم إعفاء مؤقت للشركات من استيفاء المتطلبات التي يتم تحديدها بصورة منفصلة عندما يتم تصنيف الأداة التي تحمل معدل فائدة خالي تقريباً من المخاطر كتحوط لبند المخاطر.

تتعرض المجموعة لمعدلات الفائدة المعروضة بين البنوك في لندن (ليبور)، وهو السعر المعياري، من خلال أدواتها المالية والتي سيتم استبدالها كجزء من الإصلاح الأساسي للعديد من أدوات قياس ومعايير معدلات الربح الرئيسية. قامت المجموعة بتنفيذ مشروع تحت إشراف لجنة إيبور (IBOR) متعددة الوظائف لإدارة انتقالها من معدلات ليبور إلى معدلات بديلة. تتضمن أهداف لجنة إيبور (IBOR) تقييم مدى الرجوع إلى الموجودات والمطلوبات في التدفقات النقدية لمعدلات ليبور LIBOR، وما إذا كانت هذه العقود تحتاج إلى تعديل نتيجة لتلك الإصلاحات وكيفية إدارة الاتصال بشأن إصلاح معدلات ليبور (LIBOR) مع الأطراف المقابلة. إن العقود الجديدة التي ستبرمها المجموعة في الأول من يناير 2022 أو ما بعده سوف تعتمد على استخدام أسعار فائدة معيارية بديلة مختلفة وتتضمن بعض الأسعار "الخالية من المخاطر".

سيؤثر التحول من معدلات ليبور (LIBOR) إلى نظام المعدلات الخالية من المخاطر أو "المعدل المرجعي" البديل على أسعار الودائع والتمويل الإسلامي وأدوات التحوط وسندات الدين.

الموجودات والمطلوبات المالية

إن تعرض المجموعة للموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بمعدلات إيبور (IBOR) يتم بشكل أساسي من خلال معدلات ليبور المتعلقة بالدولار الأمريكي. ستقوم المجموعة بتحويل هذه العقود إلى المعدلات الخالية من المخاطر من خلال اتفاقيات ثنائية في موعد أقصاه يونيو 2023.

إن تعرض المجموعة للموجودات والمطلوبات المالية التي تعتمد على معدلات ليبور المتعلقة بالدولار الأمريكي والتي تستحق بعد يونيو 2023 يبلغ 260,799 ألف دينار كويتي ومبلغ 30,250 ألف دينار كويتي على التوالي. تجري المجموعة مناقشات مع العملاء من الأطراف المقابلة لإحداث انتقال منظم للتعرضات المتعلقة بالدولار الأمريكي إلى المعدلات الخالية من المخاطر ذات الصلة.

المشتقات المحتفظ بها لأغراض التحوط

لا يوجد لدى المجموعة أي تعرض لأدوات تحوط بمعدلات ليبور تتعلق بالدولار الأمريكي والتي تستحق بعد يونيو 2023.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

2.2.1 المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات المطبقة من قبل المجموعة (تتمة)

امتيازات الإعفاء من التأجير المتعلقة بفيروس كوفيد-19 بعد 30 يونيو 2021 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 28 مايو 2020 امتيازات التأجير المتعلقة بفيروس كوفيد-19 - تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير. تمنح التعديلات إعفاء للمستأجرين من تطبيق إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية 16 بشأن المحاسبة عن تعديل عقد التأجير بما يعكس امتيازات التأجير الناشئة كنتيجة مباشرة لتفشي وباء كوفيد-19. نظرًا لكونه مبررًا عمليًا، قد يختار المستأجر عدم تقييم ما إذا كان امتياز الإعفاء من التأجير المتعلق بفيروس كوفيد-19 والممنوح من المؤجر يمثل تعديلًا لعقد التأجير أم لا. يقوم المستأجر الذي يقوم بهذا الاختيار باحتساب أي تغيير في مدفوعات التأجير الناتجة عن امتياز الإعفاء من التأجير المتعلق بكوفيد-19 بنفس الطريقة التي يحتسب بها حدوث أي تغيير وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 16، إذا لم يمثل التغيير تعديلًا لعقد التأجير.

كان من المفترض تطبيق التعديل حتى 30 يونيو 2021، ولكن نظرًا لاستمرار تأثير جائحة فيروس كوفيد-19، وبتاريخ 31 مارس 2021 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتمديد فترة تطبيق المبرر العملي إلى 30 يونيو 2022. ينطبق التعديل على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 أبريل 2021. لم ينتج عن هذا التعديل تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

2.3 معايير صادرة ولكنها لم تسر بعد

فيما يلي المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات التي صدرت ولكن لم تسر بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة. تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات متى أمكن ذلك عندما تصبح سارية المفعول.

المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2017 المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين، وهو معيار محاسبي جديد شامل لعقود التأمين الذي يغطي الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح. وما أن يسري، يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 17 محل المعيار الدولي للتقارير المالية 4 عقود التأمين الصادر في سنة 2005. ينطبق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 على كافة أنواع عقود التأمين (أي التأمين على الحياة والتأمين العام والتأمين المباشر وإعادة التأمين) بغض النظر عن نوع المنشآت التي تصدر هذه العقود وكذلك بما يخضع لبعض الضمانات والأدوات المالية ذات مزايا المشاركة التقديرية. تسري استثناءات محدودة لنطاق التطبيق. يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 17 متطلبات محاسبية جديدة للمنتجات المصرفية مع مزايا التأمين التي قد تؤثر على تحديد أي من الأدوات أو بنودها سيندرج ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أو المعيار الدولي للتقارير المالية 17.

بطاقات الائتمان والمنتجات المماثلة التي تمنح تغطية تأمينية: ستتمكن معظم الجهات المصدرة لهذه المنتجات من مواصلة معاملتها المحاسبية الحالية كأداة مالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. يستثنى المعيار الدولي للتقارير المالية 17 من نطاقه عقود بطاقات الائتمان (والعقود الأخرى المماثلة التي تمنح الائتمان أو ترتيبات المدفوعات) التي تستوفي تعريف عقد التأمين فقط في حالة ألا تعكس المنشأة تقييماً لمخاطر التأمين المرتبطة بعميل فردي عند تحديد سعر العقد مع ذلك العميل. عندما يتم منح التغطية التأمينية كجزء من الشروط التعاقدية لبطاقة الائتمان، يتعين على الجهة المصدرة ما يلي:

- ◀ فصل بند التغطية التأمينية وتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عليه
- ◀ تطبيق المعايير الأخرى السارية (مثل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أو المعيار الدولي للتقارير المالية 15 للإيرادات من العقود مع العملاء أو معيار المحاسبة الدولي 37 المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة) على البنود الأخرى.

عقود القروض التي تستوفي تعريف التأمين ولكنها تحد من قيمة التعويض عن الأحداث المؤمن عليها على المبلغ المطلوب بخلاف ذلك لتسوية التزام حامل الوثيقة الذي ينص عليه العقد: لدى الجهات المصدرة لهذه القروض - على سبيل المثال منح قرض مع إعفاء من السداد في حالة الوفاة - خيار تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أو المعيار الدولي للتقارير المالية 17. سيتم الاختيار على مستوى المحفظة وسيكون غير قابل للإلغاء.

2.3 معايير صادرة ولكنها لم تسر بعد (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين (تتمة)

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 17 على فترات البيانات المالية المجمعة التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 مع ضرورة إدراج المبالغ المقارنة. ويسمح بالتطبيق المبكر ولكن شريطة أن تقوم المنشأة أيضاً بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 15 في أو قبل تاريخ قيامها بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 لأول مرة.

إن المجموعة حالياً بصدد تقييم تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 على بياناتها المالية المجمعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1: تصنيف المطلوبات كمطلوبات متداولة أو غير متداولة

في يناير 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي 1 لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات كمطلوبات متداولة أو غير متداولة. وتبين التعديلات ما يلي:

- ◀ المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- ◀ وجوب أن ينشأ الحق في التأجيل بنهاية الفترة المالية.
- ◀ عدم تأثير هذا التصنيف باحتمالية أن تمارس شركة معينة حقها في التأجيل.
- ◀ في حال كان أحد المشتقات الضمنية فقط في التزام قابل للتحويل يمثل بذاته أداة حقوق ملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفه.

تسري التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2023 أو ما بعده ويتعين تطبيقها بأثر رجعي. إن المجموعة حالياً بصدد تقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات التمويل الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض.

إشارة مرجعية إلى الإطار المفاهيمي – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2020 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3 دمج الأعمال – إشارة مرجعية إلى الإطار المفاهيمي. والغرض من هذه التعديلات هو استبدال الإشارة المرجعية إلى إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادر في سنة 1989 بإشارة مرجعية إلى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادر في مارس 2018 دون أن يطرأ أي تغيير ملحوظ في المتطلبات المتعلقة به.

كما أضاف مجلس معايير المحاسبة الدولية إعفاء من مبادئ الاعتراف الواردة بالمعيار الدولي للتقارير المالية 3 لتجنب إصدار الأرباح أو الخسائر المحتملة خلال "اليوم الثاني للتطبيق" والنتيجة عن الالتزامات والمطلوبات المحتملة التي تندرج ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 37 أو تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 21 الضرائب، في حالة تكبدها بصورة منفصلة.

وفي نفس الوقت، قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية توضيح الإرشادات الحالية الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 3 المتعلقة بالموجودات المحتملة والتي لن تتأثر باستبدال الإشارة المرجعية إلى إطار إعداد وعرض البيانات المالية.

تسري التعديلات على فترات البيانات المالية المجمعة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 وتسري بأثر مستقبلي.

الممتلكات والمنشآت والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2020 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 الممتلكات والمنشآت والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود، والتي تمنع المنشآت من أن تقوم بخضم أي متحصلات ناتجة من بيع بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات من تكلفة بيع أي بند من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات وذلك في حالة الوصول بذلك الأصل إلى الموقع والحالة الضرورية لأن يكون جاهزاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. بدلاً من ذلك، تسجل المنشأة المتحصلات من بيع مثل هذه البنود وتكاليف إنتاج تلك البنود ضمن الأرباح أو الخسائر.

يسري التعديل على فترات البيانات المالية المجمعة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 ويجب تطبيقه بأثر رجعي على بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد بداية أقرب فترة معروضة في حالة قيام المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة.

ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات تأثير جوهري على المجموعة.

2.3 معايير صادرة ولكنها لم تسر بعد (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية – الرسوم ضمن اختبار "نسبة 10 بالمائة" في حالة استبعاد المطلوبات المالية

كجزء من التحسينات السنوية 2018 – 2020 على المعايير الدولية للتقارير المالية، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي للتقارير المالية 9. يوضح التعديل الرسوم التي تقوم المنشأة بإدراجها عند تقييم ما إذا كانت شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل تختلف اختلافاً جوهرياً عن شروط الالتزام المالي الأصلي. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر. تطبق المنشأة التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو استبدالها في أو بعد بداية فترة التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة التعديل لأول مرة.

يسري التعديل على فترات البيانات المالية المجمعة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 مع السماح بالتطبيق المبكر. ستطبق المجموعة التعديلات على المطلوبات المالية التي تم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية الفترة المالية السنوية التي تطبق فيها المنشأة التعديل أولاً.

ليس من المتوقع أن يكون لهذا التعديل تأثيراً جوهرياً على المجموعة.

تعريف التقديرات المحاسبية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8

في فبراير 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8، حيث يقدم تعريفاً لـ "التقديرات المحاسبية". توضح التعديلات الفرق بين التغيرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لأساليب القياس والمدخلات لإعداد التقديرات المحاسبية.

تسري التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 وتطبق على التغيرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن هذه الحقيقة.

ليس من المتوقع أن يكن لهذه التعديلات أي تأثير جوهري على المجموعة.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية 2

في فبراير 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية 2 اتخاذ أحكام الأهمية النسبية، حيث تقدم إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام الأهمية النسبية على الإفصاحات عن السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسة المحاسبية التي تكون ذات منفعة أكبر من خلال استبدال متطلبات المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الهامة" بمتطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "المادية" وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأهمية النسبية في اتخاذ القرارات بشأن الإفصاح عن السياسة المحاسبية.

تتطبق التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 مع السماح بالتطبيق المبكر. نظراً لأن التعديلات على بيان الممارسة 2 توفر إرشادات غير إلزامية حول تطبيق تعريف مصطلح مادي على معلومات السياسة المحاسبية، فإن تاريخ سريان هذه التعديلات ليس ضرورياً.

تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير التعديلات لتحديد تأثيرها على إفصاحات السياسة المحاسبية للمجموعة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

2.4.1 أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك وشركاته ذات الأغراض الخاصة المملوكة له بالكامل (الشركات المستثمر فيها الخاضعة لسيطرة البنك) كما في 31 ديسمبر 2021. تنشأ السيطرة عندما تتعرض المجموعة لمخاطر أو يكون لها حقوق في عائدات متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويكون لديها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.1 أساس التجميع (تتمة)

وبصورة محددة، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط عندما يكون لدى المجموعة:

- السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق الحالية التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة الخاصة بالشركة المستثمر فيها)؛
 - التعرض لمخاطر، أو يكون لها حقوق في، عائدات متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها؛
 - القدرة على استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر فيها في التأثير على عائداتها.
- بشكل عام، يوجد افتراض بأن أغلبية حقوق التصويت تمنح حق ممارسة السيطرة. ولدعم هذا الافتراض، وعندما تحتفظ المجموعة بأقل من أغلبية حقوق التصويت أو حقوق مماثلة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في اعتبارها كافة المعلومات والظروف ذات الصلة عند تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك:
- الترتيب التعاقدى القائم مع حاملي الأصوات الآخرين في الشركة المستثمر فيها؛
 - الحقوق الناتجة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛
 - حقوق التصويت لدى المجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها في حالة إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغيرات في عامل واحد أو أكثر من العوامل الثلاثة للسيطرة. يبدأ تجميع الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل عندما تمارس المجموعة السيطرة على تلك الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل ويتوقف التجميع عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل. ويتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات المتعلقة بالشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل التي تم حيازتها أو بيعها خلال السنة في البيانات المالية المجمعة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل.

تنسب الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى إلى مساهمي الشركة الأم للمجموعة والحصص غير المسيطرة حتى إن أدى ذلك إلى رصيد عجز. ويتم عند الضرورة إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى السياسات المحاسبية لديها مع السياسات المحاسبية للمجموعة. ويتم استبعاد كافة الموجودات والمطلوبات فيما بين شركات المجموعة وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات فيما بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية في الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل، دون فقد السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية.

إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة ذات أغراض خاصة مملوكة بالكامل، فإنها تستبعد الموجودات ذات الصلة (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات والحصص غير المسيطرة والبنود الأخرى لحقوق الملكية في حين يتم تحقق الأرباح أو الخسائر الناتجة ضمن الأرباح أو الخسائر. ويتم تسجيل أي استثمار متبقي بالقيمة العادلة.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك وشركاته ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل. فيما يلي الشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل للبنك:

حصة الملكية %		اسم الشركة	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
100	100	شركة ابيات العقارية ذ.م.م.	عقارات	سلطنة عمان	100	100
100	100	شركة الثمار العمانية للتطوير ذ.م.م.	عقارات	سلطنة عمان	100	100
100	100	شركة الكوت القابضة المحدودة	عقارات	جيرزي	100	100
100	100	شركة صكوك وربة الشريحة 1 المحدودة	أوراق مالية	جزر الكايمان	100	100
-	100	شركة صكوك وربة الشريحة 1 (2) المحدودة	أوراق مالية	جزر الكايمان	100	-
-	100	شركة وربة الاستشارية المحدودة	خدمات إدارة الشركات	جزر الكايمان	100	-

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.2 الأدوات المالية – الاعتراف المبني

2.4.2.1 تاريخ الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية باستثناء أرصدة مديني التمويل وحسابات المودعين مبدئياً في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. وهذا يتضمن المتاجرة بالطريقة الاعتيادية؛ أي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً وفقاً للنظم أو العرف السائد في الأسواق. يتم تسجيل التمويل إلى العملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. وتسجل المجموعة حسابات المودعين عند تحويل الأموال إلى المجموعة.

2.4.2.2 القياس المبني للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف المبني على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال المستخدم في إدارة الأدوات. وتقاس الأدوات المالية مبدئياً وفقاً لقيمتها العادلة باستثناء في حالة الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، حيث يتم إضافة أو اقتطاع تكاليف المعاملة من هذا المبلغ.

2.4.2.3 ربح أو خسارة اليوم الأول

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند استحداث تلك الأداة، وكان احتساب القيمة العادلة يستند إلى أسلوب تقييم يعتمد فقط على المدخلات الملحوظة في معاملات السوق، تقوم المجموعة بإدراج الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ضمن إيرادات الاستثمار. في تلك الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى النماذج التي لها بعض المدخلات غير الملحوظة، يكون الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة مؤجلاً ويدرج فقط ضمن الأرباح أو الخسائر عندما تصبح المدخلات ملحوظة أو عندما يتم إلغاء الاعتراف بتلك الأداة.

2.4.2.4 تحديد تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

قامت المجموعة بتحديد تصنيف وقياس الموجودات المالية كما يلي:

النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل - كما هو مشار إليه في بيان التدفقات النقدية المجمع - من النقد في الصندوق والحسابات الجارية غير المحتجزة لدى البنوك المركزية والودائع لدى البنوك المستحقة عند الطلب أو ذات فترة استحقاق أصلية مدتها ثلاثة أشهر أو أقل.

الإيداعات لدى البنوك ومديني التمويل والاستثمارات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

يقوم البنك فقط بقياس الإيداعات لدى البنوك ومديني التمويل والاستثمارات المالية الأخرى وفقاً للتكلفة المطفأة إذا كانت تستوفي الشرطين التاليين:

- ◀ أن يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ◀ أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والأرباح فقط لأصل المبلغ القائم.

إن تفاصيل هذه الشروط موضحة أدناه.

تقييم نموذج الأعمال

يحدد البنك نموذج أعماله عند المستوى الذي يعكس كيفية إدارته لمجموعات الموجودات المالية بما يحقق الأغراض من الأعمال:

- ◀ المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وعلى وجه الخصوص طريقة إدارة تلك المخاطر؛
- ◀ كيفية مكافأة مديري الأعمال (مثل ما إذا كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على أساس التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها).

كما أن معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها تعتبر أيضاً من الجوانب الهامة في التقييم الذي يتم إجراؤه من قبل البنك. يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبني بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للبنك، لن يغير البنك من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنه سيدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحقة أو المشتراة مؤخراً في الفترات المستقبلية.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.2 الأدوات المالية – الاعتراف المبدي (تتمة)

2.4.2.4 تحديد تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط

كخطوة ثانية من عملية التصنيف، يقوم البنك بتقييم الشروط التعاقدية للأصل المالي لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط.

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (كان يتم سداد أصل المبلغ أو إطفاء القسط / الخصم).

إن العناصر الأكثر أهمية للربح في أي ترتيب إقراض تتمثل في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. ولاختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والربح، يقوم البنك بتطبيق أحكام، ويراعي العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي وفترة تحقق معدل الربح عن هذا الأصل.

على النقيض، فإن الشروط التعاقدية التي تسمح بالتعرض لأكثر من الانكشاف للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي لا تتيح تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والربح عن المبلغ القائم فقط. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

يطبق البنك فئة التصنيف الجديدة لأدوات الدين المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في حالة استيفاء الشرطين التاليين:

- ◀ أن يتم الاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج أعمال يكون الغرض منه تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية و
- ◀ أن تستوفي الشروط التعاقدية للأصل المالي اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط.

يتم قياس أدوات الدين وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ويتم تسجيل إيرادات الأرباح وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية ضمن الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة المتبعة للموجودات المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة. تم توضيح طريقة احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أدناه. وعند إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى من الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر.

لا تعمل خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على تخفيض القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية في بيان المركز المالي المجمع والتي تظل مقاسة وفقاً للقيمة العادلة. بدلاً من ذلك، يتم تسجيل مبلغ مكافئ للمخصص الذي قد ينشأ في حالة قياس الموجودات وفقاً للتكلفة المطفأة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى كمبلغ انخفاض قيمة متراكم مع إدراج مخصص مقابل ضمن الأرباح أو الخسائر. ويعاد إدراج الخسائر المتراكمة المسجلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بالموجودات.

أدوات حقوق الملكية المدرجة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

عند الاعتراف المبدي، قد يختار البنك أحياناً تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32/الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم أبداً إدراج الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر. يتم تسجيل توزيعات الأرباح في الأرباح أو الخسائر عندما يثبت الحق في استلام الدفعات باستثناء أن يستفيد البنك من هذه المتحصلات كاسترداد لجزء من تكلفة الأداة حيث يتم في هذه الحالة تسجيل هذه الأرباح ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ولا تخضع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقييم الانخفاض في القيمة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.2 الأدوات المالية – الاعتراف المبدي (تتمة)

2.4.2.4 تحديد تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

الموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تتمثل الموجودات المالية والمطلوبات المالية ضمن هذه الفئة في تلك الموجودات والمطلوبات التي لا يحتفظ بها لأغراض المتاجرة والتي قامت الإدارة بتصنيفها عند الاعتراف المبدي أو يتعين على نحو إلزامي قياسها بالقيمة العادلة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. لا تحدد الإدارة تصنيف الأداة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدي إلا عند استيفاء أحد المعايير التالية. يتحدد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة:

- ◀ يجب أن يستبعد التصنيف أو يحد بشكل كبير من المعالجة غير المتسقة التي يمكن أن تنتج في الحالات الأخرى من قياس الموجودات أو المطلوبات أو إدراج الأرباح أو الخسائر وفقاً لأساس مختلف، أو
- ◀ تمثل المطلوبات (والموجودات حتى 1 يناير 2018 طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39) جزءاً من مجموعة مطلوبات مالية (أو موجودات مالية أو كليهما طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39) ويتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفق استراتيجية استثمار أو إدارة مخاطر موقفة.
- ◀ تتضمن المطلوبات (والموجودات حتى 1 يناير 2018 طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39) واحدة أو أكثر من المشتقات المتضمنة ما لم تعدل بصورة ملحوظة من التدفقات النقدية التي يقتضيها العقد بخلاف ذلك أو عندما يتضح في ضوء قدر قليل من التحليل أو دونه متى يتم مراعاة أداة مماثلة واحتمالية عدم السماح بفصل الأداة (الأدوات) المشتقة المتضمنة.

المطلوبات المالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تقاس هذه المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة أخذاً في الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزءاً مكملًا من معدل الربح الفعلي.

يتم تصنيف المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات المودعين والصكوك المصدرة والمطلوبات الأخرى كـ "مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر".

الضمانات المالية وخطابات الائتمان والتزامات القروض غير المسحوبة يقوم البنك بإصدار الضمانات المالية وخطابات الائتمان والتزامات القروض.

يتم مبدئياً تسجيل الضمانات المالية في البيانات المالية المجمعة بالقيمة العادلة التي تمثل القسط المستلم. لاحقاً للاعتراف المبدي، يتم قياس التزام البنك بموجب كل ضمان وفقاً للمبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم المدرج في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع. واعتباراً من 1 يناير 2018، تم قياس التزام البنك مقابل خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي، والمخصص المطلوب من قبل بنك الكويت المركزي أيهما أعلى.

يتم تسجيل القسط المستلم في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع ضمن صافي إيرادات الأتعاب والعمولات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

2.4.3 الأدوات المالية – إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (أو ما ينطبق عليه جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة) عندما:

- ◀ تنتهي الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- ◀ تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع"؛ وإما (أ) أن تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لم تقوم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنها فقدت السيطرة على هذا الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل الحقوق في استلام التدفقات النقدية من أصل أو الدخول في ترتيب القبض والدفع فإنها تقوم بتقييم ما إذا كانت تحتفظ بمخاطر ومزايا الملكية وإلى أي مدى ذلك. وإذا لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بالمخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم تفقد السيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في تسجيل الأصل المحول بمقدار استمرار مشاركة المجموعة في هذا الأصل. في تلك الحالة، يتم أيضاً تسجيل التزام ذي صلة من قبل المجموعة. يتم قياس الأصل المحول والالتزام ذي الصلة على أساس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها المجموعة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.3 الأدوات المالية – إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

يتم قياس استمرار السيطرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو الحد الأقصى للمقابل الذي يتعين على المجموعة سداذه أيهما أقل.

يتم إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم الإغفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو الغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بأخر من نفس الممول بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كإلغاء اعتراف بالالتزام الأصلي واعتراف بالالتزام الجديد، ويدرج الفرق في القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إلغاء الاعتراف نتيجة التعديل الجوهري أو بسبب الشروط والأحكام
تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي مثل أرصدة مديني التمويل عندما يعاد التفاوض حول الشروط والأحكام في حدود أن تتحول هذه الأرصدة بصورة جوهريّة إلى تمويل جديد مع إدراج الفرق كأرباح أو خسائر إلغاء اعتراف في حدود عدم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة بالفعل. ويتم تصنيف أرصدة مديني التمويل المسجلة حديثاً ضمن المرحلة I لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة ما لم تعتبر منخفضة القيمة انتمائياً.

عند تقييم إمكانية إلغاء الاعتراف بأرصدة مديني التمويل أو الاعتراف بها، تراعي المجموعة العوامل التالية من بين عدة عوامل أخرى:

- ◀ تغيير عملة التمويل
- ◀ انطباق إحدى خصائص أدوات حقوق الملكية
- ◀ تغيير الطرف المقابل

في حالة وقوع مثل هذه التعديلات، فإن الأداة في تلك الحالة لم تعد تستوفي معايير اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط.

إذا لم تؤد هذه التعديلات إلى تدفقات نقدية مختلفة بصورة جوهريّة، فبالتالي يتم إلغاء الاعتراف. واستناداً إلى التغيير في التدفقات النقدية المخصومة وفقاً لمعدل الربح الفعلي الأصلي، تسجل المجموعة أرباح أو خسائر التعديل في حدود عدم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة بالفعل.

2.4.4 انخفاض قيمة الموجودات المالية

2.4.4.1 خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي

ينطبق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على الموجودات المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة وموجودات العقود وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. تستند خسائر الائتمان إلى خسائر الائتمان المتوقعة المرتبطة باحتمالات التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية ما لم يكن هناك ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. وفي حالة استيفاء الأصل المالي لتعريف الانخفاض في القيمة الائتمانية للموجودات المشتراة أو المستحقة، تستند خسائر الائتمان إلى التغيير في خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل.

تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة لمديني التمويل والتسهيلات الائتمانية غير النقدية في صورة الكفالات البنكية وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتسهيلات الائتمانية النقدية وغير النقدية غير المسحوبة (القابلة وغير القابلة للإلغاء) (يشار إليها معاً بـ "التسهيلات التمويلية") والودائع لدى البنوك والاستثمار في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

تعتبر المجموعة الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي والصكوك المصدرة من بنك الكويت المركزي وحكومة الكويت ذات مخاطر ائتمان منخفضة استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة وبالتالي، تعتبر خسائر الائتمان المتوقعة ضئيلة. إن الاستثمارات في أسهم لا تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة.

ترى المجموعة أن النقد والنقد المعادل ذي مخاطر ائتمان منخفضة استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة وضمن بنك الكويت المركزي للودائع المودعة لدى البنوك المحلية.

تقوم المجموعة باحتساب مخصص خسائر الائتمان للتسهيلات التمويلية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وتسجل مخصص لانخفاض قيمة التسهيلات التمويلية طبقاً لخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة طبقاً لتعليمات البنك المركزي أيهما أعلى.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.4 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.4.1 خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاثة مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة كما يلي:

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً
تقيس المجموعة مخصصات الخسائر بمبلغ مكافئ لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً للموجودات المالية التي لا تتعرض لزيادة ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي أو للانكشافات المحددة كإشكالات ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية المجمعة. وتعتبر المجموعة الأصل المالي كأصل ذي مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يفي تصنيف مخاطر الائتمان لهذا الأصل بالتعريف المتعارف عليه عالمياً "درجة الاستثمار".

المرحلة 2: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة – دون أي انخفاض ائتماني
تقيس المجموعة مخصصات الخسائر للموجودات المالية التي تشهد ازدياداً ملحوظاً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون أن تتعرض للانخفاض الائتماني وفقاً لمبلغ يكافئ خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة – مع التعرض للانخفاض الائتماني
تقيس المجموعة مخصصات الخسائر للموجودات المالية التي تحددت كمخفضة ائتمانياً استناداً إلى دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة وفقاً لمبلغ يكافئ خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

بالنسبة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة فهي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج من كافة أحداث التعثر المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. وتعتبر خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية. تحتسب كل من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة وخسائر الائتمان المتوقعة على مدار الاثني عشر شهراً إما على أساس فردي أو مجمع حسب طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

تحديد مرحلة الانخفاض في القيمة

في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا وجد ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة المخاطر في حالة التعثر على مدار العمر المتبقي المتوقع من تاريخ البيانات المالية المجمعة بالمخاطر في حالة التعثر عند الاعتراف المبدئي. وتتمثل المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان في مجموعة من الضوابط المطلقة والنسبية ذات الصلة. وتعتبر كافة الموجودات المالية التي يتأخر لها السداد لمدة 30 يوماً مرتبطة بازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ويتم نقلها إلى المرحلة 2 حتى لو لم تشر المعايير الأخرى إلى الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان.

في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة، تقوم المجموعة أيضاً بتقييم ما إذا تعرض الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية لانخفاض القيمة الائتمانية. تعتبر المجموعة الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية في حالة وقوع حدث أو أكثر يكون له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو في حالة التأخر في سداد المدفوعات التعاقدية لمدة 90 يوماً. ولأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يتم تصنيف كافة الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية في المرحلة 3. إن الدليل على انخفاض القيمة الائتمانية يستند إلى بيانات ملحوظة حول ما يلي:

- ◀ صعوبات مالية جوهرية للمقترض أو جهة الإصدار.
- ◀ مخالفة العقد مثل التعثر أو التأخر في السداد.
- ◀ منح المقرض امتياز إلى المقترض لم يكن يجب منحه في ظروف مغايرة وذلك لأسباب اقتصادية وتعاقدية تتعلق بالصعوبات المالية التي تواجه المقترض.
- ◀ تلاشي السوق النشط للأوراق المالية نتيجة للصعوبات المالية.
- ◀ شراء أصل مالي بسعر خصم كبير بما يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

في حالة عدم الازدياد الملحوظ لمخاطر الائتمان أو عدم انخفاض القيمة الائتمانية المتعلقة بأصل مالي أو مجموعة موجودات مالية في تاريخ البيانات المالية المجمعة منذ الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف هذه الموجودات ضمن المرحلة 1.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.4 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.4.1 خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي (تتمة)

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة هي التقديرات على أساس المتوسط المرجح لخسائر الائتمان وتقاس بالقيمة الحالية لكافة أوجه العجز النقدي مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المجموعة طبقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها. تشمل العناصر الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة احتمالية التخلف عن السداد واحتمال نسبة الخسارة عند التعثر والانكشاف للمخاطر عند التعثر. تقوم المجموعة بتقدير هذه العوامل باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية المناسبة اخذاً في الاعتبار التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية لهذه الموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات المستقبلية للاقتصاد الكلي وعوامل أخرى.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي المجموع

يتم عرض مخصصات الخسائر المرتبطة بخسائر الائتمان المتوقعة كإقطاع من مجمل القيمة الدفترية للموجودات المالية وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة وفقاً للتكلفة المطفأة. وفي حالة أدوات الدين المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، تسجل المجموعة مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى دون أي تخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي المجموع.

إدراج المعلومات المستقبلية

تدرج المجموعة معلومات مستقبلية في تقييمها لما إذا كانت مخاطر الائتمان للأدوات قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي وقياس خسائر الائتمان المتوقعة على حد سواء. ولقد قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتوصلت إلى المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة. ويتم إجراء تعديلات ترتبط بالاقتصاد الكلي لتحديد مدى التفاوت مقارنة بالسيناريوهات الاقتصادية. وهذه التعديلات تعكس التوقعات المقبولة والمؤيدة للظروف المستقبلية للاقتصاد الكلي والتي قد لا يتم التوصل إليها خلال عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة الأساسية. وتشتمل عوامل الاقتصاد الكلي على سبيل المثال لا الحصر على إجمالي الناتج المحلي ومؤشر أسعار السلع ومؤشر أسعار الأسهم وتتطلب تلك العوامل تقييماً لكل من التوجه الحالي والمتوقع لدورة الاقتصاد الكلي. وتزيد الاستعانة بالمعلومات المستقبلية من الأحكام المطلوبة التي ينبغي اتخاذها حول قياس مدى تأثير خسائر الائتمان المتوقعة بالتغيرات في هذه العوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي. ويتم بصورة منتظمة مراجعة المنهجيات والافتراضات التي تشتمل على أي توقعات حول الظروف الاقتصادية المستقبلية.

سيناريوهات مستقبلية متعددة

تحدد المجموعة مخصصها لخسائر الائتمان باستخدام أربعة سيناريوهات مرجحة ترجيحاً مستقبلياً. يأخذ البنك في الاعتبار المصادر الداخلية والخارجية للمعلومات والبيانات من أجل تحقيق توقعات وتنبؤات غير متحيزة. تعد المجموعة السيناريوهات باستخدام التوقعات. يتم إنشاء التوقعات باستخدام نماذج داخلية وخارجية يتم تعديلها بواسطة المجموعة حسب الضرورة لتشكيل وجهة نظر "خط الأساس" للاتجاه المستقبلي الأكثر احتمالية للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية لسيناريوهات التوقعات المحتملة الأخرى. تتضمن العملية وضع سيناريوهين اقتصاديين إضافيين (التحسن والتراجع) وأخذ الاحتمالات النسبية لكل نتيجة في الاعتبار.

يمثل "خط الأساس" النتيجة الأكثر احتمالية ويتوافق مع المعلومات التي تستخدمها المجموعة لأغراض أخرى مثل التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانية. تمثل السيناريوهات الأخرى نتائج أكثر تفاؤلاً وتشاؤماً. حددت المجموعة ووقتت العوامل والدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل مجموعة من الأدوات المالية، وباستخدام تحليل البيانات التاريخية، قامت بتقدير العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان.

أرصدة مديني التمويل المعاد التفاوض عليها

في حالات التعثر عن السداد، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة التمويلات المقدمة إلى العملاء بخلاف حيازة الضمان. قد يتضمن ذلك مد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط تمويل جديدة. وفي حالة إعادة التفاوض أو تعديل التمويلات الممنوحة إلى العملاء ولكن دون أن يتم إلغاء الاعتراف بها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة بواسطة طريقة العائد الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل شروط التمويل. وتتولى الإدارة باستمرار مراجعة أرصدة مديني التمويل التي أعيد التفاوض بشأنها، إن وجدت، لضمان الالتزام بكافة المعايير واحتمالية سداد الدفعات المستقبلية. كما تقوم الإدارة بتقييم مدى وجود أي ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان أو وجوب تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 3.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.4 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.4.2 مخصصات خسائر الائتمان طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

يتعين على المجموعة احتساب مخصصات لخسائر الائتمان لمديني التمويل طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن مديني التمويل وحساب المخصصات. ويتم تصنيف مديني التمويل كمتأخرة السداد عندما لا يتم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدى المقرر لها أو عندما تزيد قيمة التسهيل عن الحدود المقررة المعتمدة مسبقاً. ويتم تصنيف مديني التمويل كمتأخرة السداد ومنخفضة القيمة عند التأخر في سداد الأرباح أو قسط المبلغ الأساسي لمدة تزيد عن 90 يوماً وعندما تزيد القيمة الدفترية للتسهيل عن قيمته المقدرة الممكن استردادها. وتتم إدارة ومراقبة أرصدة مديني التمويل المصنفة كـ "متأخرة السداد" و "متأخرة السداد ومنخفضة القيمة" معاً كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى الفئات الأربع التالية والتي يتم استخدامها لتحديد المخصصات:

الفئة	المعايير	المخصص المحدد
قائمة المراقبة	غير منتظمة لفترة تصل إلى 90 يوماً	-
دون المستوى	غير منتظمة لفترة تتراوح من 91 إلى 180 يوماً	20%
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لفترة تتراوح من 181 إلى 365 يوماً	50%
ردينة	غير منتظمة لفترة تتجاوز 365 يوماً	100%

قد تقوم المجموعة بتصنيف تسهيل ائتماني ضمن إحدى الفئات المذكورة أعلاه بناءً على رأي الإدارة حول أوضاع العميل المالية و/أو غير المالية.

يتم احتساب مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1% للتسهيلات النقدية وبنسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية على كافة مديني التمويل المعمول بها (بالصافي بعد خصم بعض فئات الضمان المقيدة) والتي لا تخضع لاحتساب مخصص محدد.

2.4.5 الشطب

يتم شطب الموجودات المالية إما جزئياً أو بالكامل فقط عندما لا يكون لدى البنك توقع معقول باسترداد الأصل المالي بالكامل أو جزئياً. في حالة إذا زاد المبلغ المشطوب عن مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معاملة الفرق في البداية كإضافة إلى المخصص والتي يتم تطبيقها مقابل مجمل القيمة الدفترية. وتدرج أي استردادات لاحقة ضمن بند إيرادات أخرى.

2.4.6 المقاصة

يتم فقط إجراء المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع عندما يكون للمجموعة حق ملزم قانوناً بمقاصة المبالغ المحققة وتتوي المجموعة تسوية هذه المبالغ على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات والمطلوبات في آن واحد.

2.4.7 الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

في بداية علاقة التحوط، تقوم المجموعة بشكل رسمي بتصنيف وتوثيق علاقة التحوط التي تهدف المجموعة لتطبيق محاسبة التحوط عليها وهدف إدارة المخاطر واستراتيجية إجراء التحوط.

يشمل التوثيق تحديد أداة التحوط وبند التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم التحوط منها وكيفية قيام المجموعة بتقييم استيفاء علاقة التحوط لمتطلبات فعالية التحوط من عدمه (بما في ذلك تحليل مصادر فعالية التحوط وكيفية تحديد نسبة التحوط). تتأهل علاقة التحوط لمحاسبة التحوط عندما تستوفي كافة متطلبات الفعالية التالية:

- ◀ هناك "علاقة اقتصادية" بين بند التحوط وأداة التحوط.
- ◀ ليس لمخاطر الائتمان "تأثير مهيمن على تغيرات القيمة" الناتجة من العلاقة الاقتصادية.
- ◀ تكون نسبة التحوط المرتبطة بعلاقة التحوط مماثلة لتلك الناتجة من قدر بند التحوط والذي تقوم المجموعة بالتحوط منه فعلياً وقدر أداة التحوط التي تستخدمها المجموعة فعلياً للتحوط من بند التحوط.

عمليات تحوط التدفقات النقدية

توفر عمليات تحوط التدفقات النقدية تحوطاً للتعرض للتباين في التدفقات النقدية الذي إما أن ينسب إلى مخاطرة معينة ترتبط بموجودات أو مطلوبات مسجلة أو بمعاملة محتملة بصورة كبيرة أو مخاطر العملات الأجنبية ضمن التزام تام غير مسجل.

طبقاً لإطار إدارة المخاطر الأوسع لدى المجموعة، تقوم استراتيجية المجموعة على تطبيق محاسبة تحوط التدفقات النقدية للإبقاء على تقلبات معدلات الربح وإعادة تقييم العملات الأجنبية ضمن الحدود المقررة. وهذا التطبيق لمحاسبة تحوط التدفقات النقدية يتيح للمجموعة الحد من تقلبات التدفقات النقدية الناتجة من مخاطر العملات الأجنبية ومعدلات الربح لأداة أو مجموعة أدوات أو التحوط للتفاوتات في معدلات الربح على مستوى المحفظة مقارنة بالمطلوبات المتغيرة بما في ذلك الإصدارات المستقبلية.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.7 الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط (تتمة)

عمليات تحوط التدفقات النقدية (تتمة)

ومن وجهة نظر محاسبية، تتمثل عملية تحوط التدفقات النقدية في التحوط للتعرض لمخاطر التباين في التدفقات النقدية الذي ينسب إما إلى مخاطرة محددة مرتبطة بأصل أو التزام مسجل (مثل جميع أو بعض مدفوعات الأرباح المستقبلية على الدين ذي المعدلات المتغيرة) أو معاملة متوقعة محتملة بدرجة كبيرة وقد تؤثر على الأرباح أو الخسائر.

بالنسبة لعمليات تحوط التدفقات النقدية المصنفة والمؤهلة، يتم تسجيل الجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر المتراكمة لأداة التحوط مبدئياً ومباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى ضمن حقوق الملكية (احتياطي تحوط التدفقات النقدية). يتم تسجيل الجزء غير الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر.

عندما تؤثر التدفقات النقدية المتحوط لها على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، يتم تسجيل الجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن بند الإيرادات أو المصروفات المقابلة لبيان الأرباح أو الخسائر.

عندما تنتهي صلاحية أداة التحوط أو يتم بيعها أو إلغاؤها أو ممارستها أو لم تعد مؤهلة للوفاء بمعايير محاسبة التحوط، تبقى أي أرباح أو خسائر متراكمة مسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى في ذلك الوقت ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم تسجيلها عند التسجيل النهائي لمعاملة التحوط المتوقعة في بيان الأرباح أو الخسائر. وعندما لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة المتوقعة، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى مباشرة إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

لاختبار فعالية التحوط، تقارن المجموعة التغيرات في القيمة العادلة لأدوات التحوط بالتغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط لها والتي ترتبط بالمخاطرة المتحوط لها (على سبيل المثال، مخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية الأجلة أو مخاطر معدلات الربح).

إن المصادر المحتملة لعدم فعالية عمليات تحوط التدفقات النقدية هي نفسها بشكل عام تلك الخاصة بتحوطات القيمة العادلة، الموصوفة أعلاه. غير أنه بالنسبة لتحوطات التدفقات النقدية، فإن مخاطر الدفع المسبق أقل صلة بالموضوع، وتنشأ أسباب عدم فعالية التحوط من التغيرات في توقيت ومقدار التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

تتطلب المرحلة 1 من إصلاح معدل الإيبور أنه لغرض تحديد ما إذا كانت المعاملة المتوقعة محتملة للغاية، من المفترض أن معدل الإيبور الذي تستند إليه التدفقات النقدية المتحوط لها لم يتغير كنتيجة لإصلاح معدل الإيبور.

2.4.8 الاستثمارات في مشاريع مشتركة

إن المشروع المشترك هو نوع من الترتيب المشترك والذي بموجبه يكون للأطراف التي تتمتع بسيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي موجودات المشروع المشترك. إن السيطرة المشتركة هي تشارك متفق عليه تعاقدياً للسيطرة على الترتيب وتنشأ عند اتخاذ قرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة وتتطلب هذه القرارات موافقة بالإجماع من أطراف المشاركة في السيطرة.

إن الاعتبارات التي يتم اتخاذها عند تحديد السيطرة المشتركة مماثلة لتلك الضرورية لتحديد السيطرة على الشركات التابعة. يتم المحاسبة عن استثمار المجموعة في المشاريع المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يسجل الاستثمار في المشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة ويتم تعديل القيمة الدفترية للاستثمار لكي يتم إدراج التغيرات في حصة المجموعة من صافي موجودات المشروع المشترك منذ تاريخ الحيازة. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالمشروع المشترك في القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم اختبارها بصورة منفصلة لغرض تحديد الانخفاض في القيمة.

يعكس بيان الأرباح أو الخسائر المجمع حصة المجموعة في نتائج عمليات المشروع المشترك. يتم عرض أي تغير في الإيرادات الشاملة الأخرى لتلك الشركات المستثمر فيها كجزء من الإيرادات الشاملة الأخرى للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك عند حدوث تغير تم إدراجه مباشرة في حقوق ملكية المشروع المشترك، تقيد المجموعة حصتها في أي تغيرات، متى كان ذلك مناسباً، ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات بين المجموعة والمشروع المشترك بمقدار الحصة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.8 الاستثمارات في مشاريع مشتركة (تتمة)

يتم إعداد البيانات المالية للمشاريع المشتركة بفترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ البيانات المالية المجمعة للمجموعة. وعند الضرورة، يتم إجراء تعديلات لمطابقة السياسات المحاسبية مع تلك الخاصة بالمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري قيد خسارة انخفاض في القيمة لاستثمار المجموعة في المشروع المشترك. تحدد المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض في قيمة الاستثمار في المشروع المشترك. في حالة وجود مثل هذا الدليل، تحتسب المجموعة مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للمشروع المشترك وقيمه الدفترية ثم تدرج الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

عند فقد السيطرة المشتركة على المشروع المشترك، تقوم المجموعة بقياس وإدراج أي استثمار متبقي بقيمته العادلة. يدرج أي فرق بين القيمة الدفترية للمشروع المشترك عند فقد السيطرة المشتركة والقيمة العادلة للاستثمار المتبقي والمتحصلات من البيع ضمن الأرباح أو الخسائر.

2.4.9 عقارات استثمارية

تقاس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما فيها تكاليف المعاملة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة والتي تعكس ظروف السوق في تاريخ البيانات المالية المجمعة. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في الأرباح أو الخسائر في الفترة التي تنشأ فيها بما في ذلك التأثير الضريبي المقابل. يتم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى تقييم سنوي يتم إجراؤه من قبل مقيم مستقل معتمد باستخدام أساليب تقييم مناسبة.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية إما عندما يتم بيعها (أي تاريخ حصول المشتري على السيطرة) أو عندما يتم سحب العقارات الاستثمارية بصفة دائمة من الاستخدام وليس من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من بيعها. يتم تسجيل الفرق بين صافي المتحصلات من البيع والقيمة الدفترية للأصل في الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم فيها إلغاء الاعتراف. عند تحديد مبلغ المقابل النقدي المستلم من إلغاء الاعتراف بالعقار الاستثماري، تراعي المجموعة تأثيرات المقابل المتغير ووجود أي بنود تمويل جوهري والمقابل غير النقدي والمقابل المستحق إلى المشتري (إن وجد).

تتم التحويلات إلى (أو من) العقار الاستثماري فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام. بالنسبة للتحويل من عقار استثماري إلى عقار يشغله المالك، فإن التكلفة المقدرة للعقار بالنسبة للمحاسبة اللاحقة تكون القيمة العادلة في تاريخ التغير في الاستخدام. عندما يتم تحويل العقار الذي يشغله المالك إلى عقاري استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن هذا العقار وفقاً للسياسة المنصوص عليها للممتلكات والمنشآت والمعدات حتى تاريخ التغير في الاستخدام.

2.4.10 ممتلكات ومعدات

تدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. وتتضمن التكلفة التاريخية المصروفات المتعلقة مباشرةً بحيازة البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو كأصل منفصل، وفقاً لما هو ملائم، وذلك فقط عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوقة فيها. تدرج كافة الإصلاحات والصيانة الأخرى في الأرباح أو الخسائر عند تكبدها.

لا يتم استهلاك الأرض. يحتسب الاستهلاك لبنود الممتلكات والمعدات الأخرى على أساس القسط الثابت وذلك لتوزيع تكلفتها بالصافي بعد القيمة التخريدية على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة كما يلي:

مباني 20-40 سنة

أثاث وتركيبات ومعدات 3-5 سنوات

إن بند الممتلكات والمعدات وأي جزء جوهري مسجل مبدئياً يتم إلغاء الاعتراف به عند البيع (أي تاريخ حصول المشتري على السيطرة) أو عند عدم توقع منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو بيعه. تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن إلغاء الاعتراف بالأصل (المحتسبة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل.

يتم مراجعة القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات في نهاية كل سنة مالية ويتم تعديلها على أساس مستقبلي، متى كان ذلك مناسباً.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**2.4.11 انخفاض قيمة الموجودات غير المالية**

تقوم المجموعة بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن أصلاً ما قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند ضرورة إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. ويتم تحديد المبلغ الممكن استرداده لكل أصل على أساس فردي إلا إذا كان الأصل غير منتج لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم انتاجها من الموجودات الأخرى أو مجموعة من الموجودات. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما أو وحدة إنتاج النقد عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده.

عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضرائب يعكس تقييمات السوق للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم مراعاة معاملات السوق الحديثة. في حالة عدم توافر تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. إن هذه العمليات الحسابية يتم تأييدها بمضاعفات التقييم وأسعار الأسهم المسعرة للشركات المتداولة علناً أو مؤشرات القيمة العادلة المتاحة الأخرى.

يستند احتساب المجموعة لانخفاض القيمة إلى الموازنات التفصيلية وحسابات التنبؤ التي يتم إعدادها بصورة منفصلة لكل وحدة من وحدات إنتاج النقد لدى المجموعة والتي يتم توزيع الشهرة عليها. تغطي هذه الموازنات والتقديرات المحاسبية عادة فترة خمس سنوات. يتم حساب معدل نمو طويل الأجل ويتم تطبيقه لتوقع التدفقات النقدية المستقبلية بعد السنة الخامسة.

بالنسبة للموجودات باستثناء الشهرة، يتم بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما ظهر مثل هذا المؤشر، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. يتم رد خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ أن تم إدراج آخر خسارة لانخفاض القيمة. إن مبلغ الرد محدد بحيث لا يمكن أن يتجاوز المبلغ الممكن استرداده أو القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة، ويسجل هذا الرد في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع ما لم يتم إدراج الأصل بمبلغ معاد تقييمه وفي هذه الحالة تتم معاملة الرد كزيادة إعادة تقييم.

يتم اختبار الشهرة سنوياً كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تتوافر الظروف التي تشير إلى احتمال انخفاض القيمة الدفترية.

يحدد انخفاض قيمة الشهرة بتقييم المبلغ الممكن استرداده لكل وحدة إنتاج نقد (أو مجموعة من وحدات إنتاج النقد) التي تتعلق بها الشهرة. تسجل خسائر انخفاض القيمة إذا كان المبلغ الممكن استرداده لوحدة إنتاج النقد أقل من قيمتها الدفترية. لا يمكن رد خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة في فترات مستقبلية.

2.4.12 مكافأة نهاية الخدمة

تحتسب المجموعة مخصصاً لمكافأة نهاية الخدمة لكافة موظفيها وفقاً لقانون العمل الكويتي. إن استحقاق هذه المكافأة يستند إلى الراتب النهائي للموظف ومدى الخدمة وإتمام الحد الأدنى المطلوب من فترة الخدمة. إن التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت تستحق على مدى فترة الخدمة.

2.4.13 الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إما عند نقطة زمنية معينة أو على مدار الوقت عندما تفي المجموعة بالتزامات الأداء عن طريق تحويل البضاعة أو الخدمات المتعهد بها إلى عملائها.

إيرادات تأجير

تمثل المجموعة المؤجر في عقود التأجير التشغيلي. تتم المحاسبة عن إيرادات التأجير الناتجة من عقود التأجير التشغيلي للعقار الاستثماري على أساس القسط الثابت على مدى فترات عقود التأجير.

إيرادات أتعاب وعمولات

إن الأتعاب المكتسبة من تقديم الخدمات على مدار الوقت تستحق على مدار تلك الفترة. وهذه الأتعاب تتضمن إيرادات العمولات وأتعاب الإدارة والاستشارات الأخرى.

تكتسب المجموعة إيرادات الأتعاب والعمولات من مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تقدمها لعملائها. يتم تسجيل إيرادات الأتعاب والعمولات وفقاً للمبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة أحقيتها فيه مقابل تقديم الخدمات.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.13 الاعتراف بالإيرادات (تتمة)

يتم تحديد التزامات الأداء وكذلك توقيت الوفاء بها في بداية العقد. ولا تتضمن عقود إيرادات المجموعة بصورة نمطية العديد من التزامات الأداء.

عندما تقدم المجموعة الخدمة لعملائها، يتم إصدار فاتورة بالمبلغ النقدي المقابل لها وعادة ما يستحق على الفور عند الوفاء بالخدمة عند نقطة زمنية معينة أو في نهاية فترة العقد في حالة الخدمة المقدمة على مدار الوقت.

انتهت المجموعة بشكل عام إلى أنها شركة رئيسية في ترتيبات إيراداتها حيث إنها تسيطر بصورة نمطية على الخدمات قبل تحويلها إلى العميل.

إيرادات التمويل والإيرادات المماثلة

تتضمن إيرادات التمويل والإيرادات المماثلة الإيرادات من استثمارات الوكالة والمرابحة والإجارة وتحتسب بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي والطرق الأخرى على حد سواء.

إيرادات توزيعات أرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات.

صافي إيرادات الاستثمار

يتضمن صافي إيرادات الاستثمار كافة الأرباح والخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة وتوزيعات الأرباح. وهذا يتضمن أي انعدام فعالية مسجل عن معاملات التحوط.

2.4.14 منح حكومية

تُسجل المنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول بأنه سيتم استلام هذه المنح والالتزام بكافة الشروط المتعلقة بها. عندما تتعلق المنحة ببند مصروفات فيتم الاعتراف بها كإيرادات على أساس مماثل على مدى الفترات التي يتم بها تسجيل التكاليف ذات الصلة كمصروفات، والتي توجد نية للتعويض عنها بالمقابل. وعندما تتعلق المنحة بأصل ما، فيتم الاعتراف بها كإيرادات بمبالغ متساوية على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأصل ذي الصلة.

عندما تستلم المجموعة منحا للموجودات غير النقدية، يتم تسجيل الأصل والمنحة بمبالغ اسمية ويتم إدراجها في الأرباح أو الخسائر على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأصل، استناداً إلى نمط استهلاك مزايا الأصل الأساسي على أقساط سنوية متساوية.

2.4.15 تحويل العملات الأجنبية

العملة الرئيسية وعملة العرض

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي. وبالنسبة لكل شركة بالمجموعة، يحدد البنك العملة الرئيسية وتقاس البنود المدرجة في البيانات المالية المجمعة لكل شركة باستخدام تلك العملة الرئيسية. وتستخدم المجموعة طريقة التجميع المباشرة.

المعاملات والأرصدة

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً وفقاً لسعر صرف العملة الرئيسية الفوري السائد بتاريخ المعاملة.

كما يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لسعر صرف العملة الرئيسية الفوري بتاريخ البيانات المالية المجمعة. تؤخذ كافة فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة من الأنشطة لغير المتاجرة إلى بند أرباح/ (خسائر) تحويل عملات اجنبية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة وفقاً للتكلفة التاريخية بعملة أجنبية وفقاً لأسعار الصرف الفورية كما في تاريخ الاعتراف.

شركات المجموعة

عند التجميع، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لسعر الصرف الفوري السائد في تاريخ البيانات المالية المجمعة ويتم تحويل بيانات الدخل الخاصة بها وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة في تواريخ المعاملات. ويتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة من التحويل لأغراض التجميع ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

يتم معاملة أية شهرة ناتجة من حيازة عملية أجنبية أو أي تعديلات بالقيمة العادلة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات الناشئة عن الحيازة كموجودات ومطلوبات للعمليات الأجنبية ويتم تحويلها وفقاً لسعر الصرف الختامي.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.16 الضرائب

ضريبة دعم العمالة الوطنية

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية بنسبة 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006. ووفقاً للقانون، يجب خصم توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة الخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية من ربح السنة.

مخصص حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من ربح السنة وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الذي ينص على أنه يجب استبعاد التحويل إلى الاحتياطي الإجمالي من ربح السنة عند تحديد الحصة.

الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بنسبة 1% من ربح المجموعة وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58 الذي يسري اعتباراً من 10 ديسمبر 2007.

2.4.17 معلومات القطاعات

القطاع هو جزء يمكن تمييزه من المجموعة ويعمل في أنشطة أعمال ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة المجموعة قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئات العملاء - وفقاً لما هو ملائم - وإعداد تقارير حولها كقطاعات قابلة لرفع التقارير عنها.

2.4.18 مخصصات

تقيد المخصصات عندما يكون لدى البنك التزام حالي (قانوني أو استدلائي) ناتج عن حدث وقع من قبل، كما أنه من المحتمل أن تظهر الحاجة إلى التدفق الصادر للموارد المتضمنة لمنافع اقتصادية لتسوية الالتزام ويمكن إجراء تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للأموال جوهرياً، يحدد البنك مستوى المخصص عن طريق تخصيص التدفقات النقدية المتوقعة وفقاً لمعدل خصم قبل الضرائب يعكس المعدلات الحالية المرتبطة بالالتزام. يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع بالصافي بعد أي استرداد في مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان.

2.4.19 موجودات ومطلوبات محتملة

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية إلى داخل المجموعة أمراً محتملاً.

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال التدفق الصادر للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية أمراً مستبعداً.

2.4.20 الموجودات بصفة الأمانة

تقدم المجموعة خدمات بصفة الأمانة والتي تؤدي إلى امتلاك أو استثمار الموجودات نيابة عن عملائها. ولا يتم تسجيل الموجودات المحفوظ بها بصفة الأمانة ضمن البيانات المالية المجمعة ما لم يتم الوفاء بمعايير الاعتراف نظراً لأنها ليست موجودات خاصة بالمجموعة.

2.4.21 توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية

يتم تسجيل توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية كالتزام ويتم اقتطاعها من حقوق الملكية عند اعتمادها من قبل مساهمي المجموعة. يتم اقتطاع توزيعات الأرباح المرحلية من حقوق الملكية عند الإعلان عنها ولم تعد بناء على تقدير المجموعة.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح للسنة والتي يتم اعتمادها لاحقاً لتاريخ البيانات المالية المجمعة كحدث لاحق لتاريخ البيانات المالية المجمعة.

2.4.22 صكوك مصدرة

الصكوك المصدرة هي مطلوبات مالية وتدرج مبدئياً وفقاً للقيمة العادلة والتي تتمثل في متحصلات الإصدار بالصافي بعد تكاليف المعاملات وتقاس لاحقاً وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الربح الفعلي.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.23 عقود التأجير

تقوم المجموعة عند بدء العقد بتقييم ما إذا كان العقد يمثل أو ينطوي على عقد تأجير. أي إذا كان العقد ينص على حق السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة من الوقت لقاء مقابل نقدي.

2.4.23.1 المجموعة كمستأجر

تطبق المجموعة طريقة فردية للاعتراف والقياس بالنسبة لكافة عقود التأجير باستثناء عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة. قامت المجموعة بتسجيل مطلوبات التأجير لسداد مدفوعات التأجير وموجودات حق الاستخدام التي تمثل حق استخدام الموجودات الأساسية.

موجودات حق الاستخدام

تسجل المجموعة موجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد التأجير (أي تاريخ توافر الأصل الأساسي للاستخدام). يتم قياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة، ويتم تعديلها مقابل أي إعادة قياس لمطلوبات التأجير. تتضمن تكلفة موجودات حق الاستخدام مبلغ مطلوبات التأجير المسجل، والتكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة، ومدفوعات التأجير التي تمت في أو قبل تاريخ البدء، ناقصاً أي حوافز تأجير مستلمة. يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على أساس القسط الثابت على مدى فترة التأجير.

تتعرض موجودات حق الاستخدام إلى الانخفاض القيمة بما يتماشى مع سياسة المجموعة كما هو موضح في إيضاح 2.4.11 – انخفاض قيمة الموجودات غير المالية.

مطلوبات التأجير

في تاريخ بدء عقد التأجير، تسجل المجموعة مطلوبات التأجير المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير التي يتعين سدادها على مدى مدة عقد التأجير. تتضمن مدفوعات التأجير مدفوعات ثابتة (ناقصاً أي حوافز تأجير مستحقة) ومدفوعات التأجير المتغيرة التي تستند إلى مؤشر أو سعر، والمبالغ المتوقعة سدادها بموجب ضمانات القيمة التخريدية. تتضمن مدفوعات التأجير أيضاً سعر ممارسة خيار الشراء المؤكد ممارسته من قبل المجموعة بصورة معقولة ومدفوعات غرامات إنهاء مدة عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة لخيار الإنهاء. يتم تسجيل مدفوعات التأجير المتغيرة التي لا تستند إلى مؤشر أو سعر كمصروفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يستدعي حدوث السداد.

2.4.23.2 المجموعة كمؤجر

إن عقود التأجير التي لا تنقل للمجموعة بموجبها كافة المخاطر والمزايا الهامة المرتبطة بملكية الأصل يتم تصنيفها كعقود تأجير تشغيلي. يتم احتساب إيرادات الناتجة على أساس القسط الثابت على مدى فترات عقد التأجير وتدرج في الإيرادات ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع بسبب طبيعتها التشغيلية. تضاف التكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة أثناء التفاوض حول عقد تأجير تشغيلي والترتيب له إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر وتُسجل على مدى فترة التأجير على نفس الأساس كإيرادات إيجار. تسجل الإيجارات المحتملة كإيرادات في الفترة التي يتم فيها اكتسابها.

2.5 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المسجلة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المرفقة، بالإضافة إلى الإفصاح عن المطلوبات المحتملة. إن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات قد يؤدي إلى نتائج تتطلب إجراء تعديل جوهري على القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية. في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام والافتراضات التالية التي تتعلق بالمصادر المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات في تاريخ البيانات المالية المجمعة، والتي تمثل مخاطر جوهريّة قد تؤدي إلى إجراء تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات في السنة المالية التالية.

قد تتغير الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية نتيجة للظروف الناشئة خارج نطاق سيطرة المجموعة وتنعكس على الافتراضات في حالة حدوثها. فيما يلي البنود التي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المسجلة في البيانات المالية المجمعة والأحكام و/أو التقديرات الرئيسية للإدارة فيما يتعلق بالأحكام/التقديرات ذات الصلة.

2.5 الأحكام والتقدير والتأثيرات الافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.1 الأحكام الهامة

تجميع الشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل

إن الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل هي منشأة يتم انشاؤها بحيث لا يمثل حق التصويت أو الحقوق المماثلة العامل الأساسي في اتخاذ قرار بشأن الجهة التي تمارس السيطرة عليها؛ على سبيل المثال عندما تتعلق حقوق التصويت بالمهام الإدارية فقط، ويتم توجيه الأنشطة ذات الصلة استناداً إلى اتفاقيات تعاقدية. تقوم المجموعة بتجميع المنشآت المهيكلية التي تمارس السيطرة عليها، وفقاً للمبين في إيضاح 2.4.1. وعند اتخاذ هذه الأحكام، تأخذ المجموعة في اعتبارها أيضاً حق التصويت والحقوق المماثلة المتاحة لها وللأطراف الأخرى مما قد يحد من قدرة المجموعة على ممارسة السيطرة، بما في ذلك حق تعيين أو إعادة تكليف أو استبعاد أعضاء من موظفي الإدارة العليا للمنشأة المهيكلية ممن لديهم القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة.

مبدأ الاستمرارية

أجرت إدارة المجموعة تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية وانتهت إلى أن المجموعة لديها الموارد اللازمة لمواصلة أعمالها في المستقبل القريب. بالإضافة إلى ذلك، فلم يصل إلى علم الإدارة أي حالات عدم تأكد مادي قد يشير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وبالتالي، فقد تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ الاستمرارية.

جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

تم ممارسة الحكم عند النظر في الآثار التي نتجت أو قد تنتج عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على المجموعة بناءً على المعلومات المعروفة. يمتد هذا الاعتبار إلى طبيعة المنتجات والخدمات المقدمة والعملاء وسلسلة التوريد والموظفين والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها المجموعة. بخلاف ما تم تناوله في ملاحظات محددة، لا يبدو أن هناك حالياً أي تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة أو أي شكوك جوهريه فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تؤثر على المجموعة بشكل سلبي كما في تاريخ التقرير أو نتيجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة للأدوات المالية تمثل السعر المستلم لبيع أصل أو المدفوع لنقل التزام في معاملة منتظمة في السوق الأصلي (أو السوق الأكثر ملائمة) في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية (أي سعر البيع) بغض النظر عما إذا كان السعر ملحوظاً بصورة مباشرة أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر. في حالة عدم إمكانية تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي المجمع من الأسواق النشطة، فيتم تحديدها باستخدام العديد من أساليب التقييم التي تتضمن استخدام نماذج التقييم. تتحقق المدخلات إلى هذه النماذج من الأسواق الملحوظة متى أمكن ذلك، ولكن في حالة عدم إمكانية ذلك، يجب استخدام تقديرات لتحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام والتقدير اعتبارات السيولة ومدخلات النماذج المتعلقة بالبنود مثل مخاطر الائتمان (المتعلقة بالمنشأة والأطراف المقابلة)، وتعديلات قيمة التمويل، والترابط والتقلبات. للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول تحديد القيمة العادلة، يرجى الرجوع إلى إيضاح 23.

محاسبة التحوط

تتضمن سياسات محاسبة التحوط لدى المجموعة جانباً من الأحكام والتقدير. ستتأثر التقديرات المتعلقة بمعدلات الربح المستقبلية والبيئة الاقتصادية العامة بمدى توفر بنود التحوط المناسبة منها وتوقيت توافرها، بالإضافة إلى التأثير على فاعلية علاقات التحوط.

تصنيف الموجودات المالية

تحدد المجموعة تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى تقييم نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تمثل مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط.

تصنيف العقارات

تقرر الإدارة عند حيازة عقار ما إذا كان يجب تصنيفه كعقار استثماري أو ضمن بند ممتلكات ومعدات. تقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار استثماري إذا تم حيازته لتحقيق إيرادات تأجير أو زيادة القيمة الرأسمالية أو لاستخدامات مستقبلية غير محددة.

2.5 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.1 الأحكام الهامة (تتمة)

تحديد مدة التأجير لعقود التأجير التي تتضمن خيارات التجديد والإنهاء - المجموعة كمستأجر
تحدد المجموعة مدة عقد التأجير بوصفها مدة غير قابلة للإلغاء لعقد التأجير إلى جانب أي فترات تتضمن خيار مد فترة عقد التأجير في حالة التأكد من ممارسته بشكل معقول، أو أي فترات يشملها خيار إنهاء عقد التأجير في حالة التأكد بصورة معقولة من عدم ممارسته.

تتضمن العديد من عقود التأجير الخاصة بالمجموعة خيارات التمديد والإنهاء. وتطبق المجموعة أحكاماً في تقييم ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة خيار تجديد أو إنهاء عقد التأجير. أي أنها تراعي كافة العوامل ذات الصلة التي تحقق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التجديد أو الإنهاء. بعد تاريخ بداية التأجير، تعيد المجموعة تقييم مدة عقد التأجير إذا كان هناك حدث أو تغير جوهري في الظروف يقع ضمن نطاق سيطرة المجموعة ويؤثر على قدرتها على ممارسة أو عدم ممارسة خيار التجديد أو الإنهاء (مثل إجراء تحسينات جوهريّة على العقارات المستأجرة أو التخصيص الجوهري للأصل المستأجر).

2.5.2 عدم التأكد من التقديرات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالمصادر المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ البيانات المالية المجمعة والتي ترتبط بمخاطر جوهريّة تتسبب في إجراء تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة يتم توضيحها أيضاً في الإيضاحات الفردية حول بنود البيانات المالية ذات الصلة أدناه. استندت المجموعة في افتراضاتها وتقديراتها إلى المؤشرات المتاحة عند إعداد البيانات المالية المجمعة. ومع ذلك قد تتغير الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية نظراً للتغيرات في السوق أو الظروف الناتجة خارج نطاق سيطرة المجموعة. تنعكس هذه التغيرات في الافتراضات عند حدوثها.

انخفاض قيمة الاستثمار في المشاريع المشتركة

يتم المحاسبة عن الاستثمار في المشاريع المشتركة وفقاً لطريقة حقوق الملكية المحاسبية للشركات الزميلة، حيث تدرج هذه الاستثمارات مبدئياً بالتكلفة، ويتم تعديلها بعد ذلك مقابل التغير في حصة المجموعة في صافي موجودات المشاريع المشتركة بعد الحيازة ناقصاً أي خسائر انخفاض في القيمة. يجب على المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة تقييم ما إذا يوجد أي مؤشرات على انخفاض القيمة. وفي حالة وجود تلك المؤشرات، تقوم الإدارة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للمشروع المشترك لغرض تحديد قيمة خسائر انخفاض القيمة (إن وجدت). إن تحديد مؤشرات انخفاض القيمة والمبلغ الممكن استرداده يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات هامة.

خسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية - طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي
تمثل حسابات خسائر الائتمان المتوقعة لدى المجموعة مخرجات لنموذج معقد تستند إلى عدة افتراضات رئيسية حول اختيار المدخلات المختلفة والعلاقات فيما بينها. فيما يلي بعض عناصر نموذج خسائر الائتمان المتوقعة التي تعتبر من الأحكام والتقديرات المحاسبية:

- ◀ نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة الذي يربط احتمالات التعثر بدرجات التصنيف الفردية؛ و
- ◀ معايير المجموعة لتقييم ما إذا كان هناك ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان بحيث ينبغي قياس مخصصات الموجودات المالية على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة والتقييم النوعي؛ و
- ◀ تصنيف الموجودات المالية عند تقييم خسائر الائتمان المتوقعة على أساس مجمع؛ و
- ◀ تطوير نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك العديد من الصيغ واختيار المدخلات؛ و
- ◀ تحديد العلاقات بين السيناريوهات المرتبطة بالاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية وتأثيرها على احتمالية التعثر واحتمال نسبة الخسائر عند التعثر والتعرض للمخاطر عند التعثر؛ و
- ◀ اختيار السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد الكلي والاحتمالات المرجحة بها لتحقيق المدخلات الاقتصادية اللازمة لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

لدى المجموعة سياسة تنص على المراجعة المنتظمة لنموذجها ضمن سياق الخبرة بالخسائر الفعلية وتعديله عند الضرورة.

خسائر انخفاض قيمة مديني التمويل - التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي

تقوم المجموعة بمراجعة أرصدة مديني التمويل بصورة منتظمة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. وبصفة خاصة، يتعين على الإدارة إصدار أحكام جوهريّة عند تقييم مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة.

تستند مثل هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

2.5 الأحكام والتقدير والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة) 2.5.2 عدم التأكد من التقديرات (تتمة)

تقييم العقارات الاستثمارية

يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بالاستعانة بخبراء تقييم العقارات باستخدام أساليب تقييم مسجلة بالإضافة إلى مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية 13 قياس القيمة العادلة.

يتم قياس العقارات الاستثمارية قيد الإنشاء استناداً إلى تقديرات يقوم بإعدادها خبراء تقييم عقارات مستقلون، إلا في حالة عدم إمكانية قياس تلك القيم بصورة موثوق منها. تم عرض الطرق والافتراضات الجوهرية المستخدمة من قبل المقيمين لتقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية ضمن إيضاح 8.

قياس القيمة العادلة

تستخدم الإدارة أساليب تقييم لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية (عندما لا تتوفر لها أسعار سوق نشط). ويتضمن ذلك وضع تقديرات وافتراضات تتوافق مع الطريقة التي يتبعها المشاركون في السوق في تسعير الأداة المالية. تستند الإدارة في افتراضاتها إلى البيانات الملحوظة قدر الإمكان، إلا أن هذه البيانات قد لا تكون متوفرة بصورة دائمة. وفي هذه الحالة، تقوم الإدارة باستخدام أفضل المعلومات المتاحة. قد تختلف القيمة العادلة المقدرة عن الأسعار الفعلية التي سيتم تحقيقها في معاملة بشروط تجارية متكافئة في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

عقود التأجير – تقدير معدل الاقتراض المتزايد

لا يمكن للمجموعة أن تحدد بسهولة معدل الربح المتضمن في عقد التأجير وبالتالي فإنها تستخدم معدل الاقتراض المتزايد لقياس مطلوبات التأجير. إن معدل الاقتراض المتزايد هو المعدل الذي يتعين على المجموعة سداؤه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثل للأصل المرتبط بحق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة على أن يتم الاقتراض لمدة مماثلة مقابل ضمان مماثل. لذلك يعكس معدل الاقتراض المتزايد ما "يتعين على المجموعة" سداؤه، والذي يتطلب تقديراً عند عدم توفر أسعار ملحوظة أو عندما تحتاج إلى تعديل لتعكس شروط وأحكام عقد التأجير.

تقوم المجموعة بتقدير معدل الاقتراض المتزايد باستخدام مدخلات ملحوظة (مثل معدلات الربح في السوق) عندما تكون متاحة ومطلوبة لإجراء بعض التقديرات الخاصة بالمنشأة.

3 النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية المجمع، يتكون النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر مما يلي:

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	
11,708	5,486	نقد
90,396	59,779	حساب جاري لدى بنك الكويت المركزي
8,895	14,591	حسابات جارية لدى بنوك تجارية
110,999	79,856	إجمالي النقد والأرصدة لدى البنوك
74,044	141,542	إيداعات لدى بنك الكويت المركزي ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر
257,990	264,068	إيداعات لدى البنوك ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر
443,033	485,466	إجمالي النقد والنقد المعادل

تمثل الإيداعات لدى البنوك الإيداعات لدى مؤسسات مالية حسنة السمعة ذات تصنيفات ائتمانية مناسبة تحددها وكالات التصنيف الائتماني العالمية.

4 مدينو تمويل

يتضمن مدينو التمويل بصورة أساسية التسهيلات المقدمة لعملاء المجموعة على شكل عقود مرابحة وإجارة ووكالة. يتم عند الضرورة كفالة مديني التمويل بضمان بأشكال مقبولة من الضمانات للحد من مخاطر الائتمان ذات الصلة.

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	
2,252,388	2,215,919	مدينو مرابحة
356,061	403,955	مدينو إجارة
39,856	38,768	مدينو وكالة
14,631	15,842	أخرى
(123,394)	(133,840)	ناقصاً: أرباح مؤجلة
2,539,542	2,540,644	مدينو التمويل قبل مخصص انخفاض القيمة
(42,176)	(67,128)	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي
2,497,366	2,473,516	

فيما يلي المزيد من التحليل لمديني التمويل، بالصافي بعد الربح المؤجل، على أساس نوع العميل:

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	
1,576,475	1,496,214	شركات
963,067	1,044,430	أفراد
2,539,542	2,540,644	مدينو التمويل قبل مخصص انخفاض القيمة
(42,176)	(67,128)	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي
2,497,366	2,473,516	

بنك وربة ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

4 مدينو تمويل (تتمة)

فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي:

31 ديسمبر 2021					
المجموع ألف دينار كويتي	مخصص عام ألف دينار كويتي	مخصص محدد ألف دينار كويتي			
42,176	39,689	2,487	<u>تسهيلات نقدية</u>		
34,088	19,399	14,689	كما في 1 يناير 2021		
(9,119)	-	(9,119)	المخصص المحمل خلال السنة		
(17)	(17)	-	الأرصدة المشطوبة خلال السنة		
			الحركة في العملات الأجنبية		
67,128	59,071	8,057	في 31 ديسمبر 2021		
			<u>تسهيلات غير نقدية</u>		
4,443	809	3,634	كما في 1 يناير 2021		
8,555	77	8,478	المخصص المحمل خلال السنة		
-	-	-	الحركة في العملات الأجنبية		
12,998	886	12,112	في 31 ديسمبر 2021		
			<u>إجمالي التسهيلات</u>		
46,619	40,498	6,121	كما في 1 يناير 2021		
42,643	19,476	23,167	المخصص المحمل خلال السنة (إيضاح 16)		
(9,119)	-	(9,119)	الأرصدة المشطوبة خلال السنة		
(17)	(17)	-	الحركة في العملات الأجنبية		
80,126	59,957	20,169	في 31 ديسمبر 2021		

بنك وربة ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

4 مدينو تمويل (تتمة)

31 ديسمبر 2020			تسهيلات نقدية
المجموع ألف دينار كويتي	مخصص عام ألف دينار كويتي	مخصص محدد ألف دينار كويتي	
43,155	28,564	14,591	كما في 1 يناير 2020
48,271	11,169	37,102	المخصص المحمل خلال السنة
(48,797)	-	(48,797)	الأرصدة المشطوبة خلال السنة
(453)	(44)	(409)	الحركة في العملات الأجنبية
42,176	39,689	2,487	في 31 ديسمبر 2020
6,084	809	5,275	تسهيلات غير نقدية
(1,641)	-	(1,641)	كما في 1 يناير 2020
-	-	-	المخصص المحمل خلال السنة
4,443	809	3,634	الحركة في العملات الأجنبية
4,443	809	3,634	في 31 ديسمبر 2020
49,239	29,373	19,866	إجمالي التسهيلات
46,630	11,169	35,461	كما في 1 يناير 2021
(48,797)	-	(48,797)	المخصص المحمل خلال السنة (إيضاح 16)
(453)	(44)	(409)	الأرصدة المشطوبة خلال السنة
46,619	40,498	6,121	الحركة في العملات الأجنبية
46,619	40,498	6,121	في 31 ديسمبر 2020

يتم إدراج رصيد المخصص المتاح للتسهيلات غير النقدية بمبلغ 12,998 ألف دينار كويتي (2020: 4,443 ألف دينار كويتي) ضمن مطلوبات أخرى.

فيما يلي تحليل للقيم الدفترية لمديني التمويل وخسائر الائتمان المتوقعة المقابلة بناءً على معايير التصنيف إلى مراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

كما في 31 ديسمبر 2021				مدينو التمويل
المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي	
1,016,667	72,994	-	1,089,661	مرتفعة
1,114,773	109,525	-	1,224,298	قياسية
132,307	58,675	35,703	226,685	متأخرة السداد أو منخفضة القيمة
2,263,747	241,194	35,703	2,540,644	

بنك وربة ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

4 مدينو تمويل (تتمة)

كما في 31 ديسمبر 2020				
المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي	مدينو التمويل
614,874	10,480	-	625,354	مرتفعة
1,773,153	63,235	-	1,836,388	قياسية
33,158	4,241	40,401	77,800	متأخرة السداد أو منخفضة القيمة
2,421,185	77,956	40,401	2,539,542	

تحليل للتغيرات في خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بمديني التمويل (التسهيلات النقدية) المحتسبة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021				
المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي	
22,138	3,641	5,027	30,806	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2021
(1,672)	1,597	75	-	التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة 1
323	(960)	637	-	التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة 2
767	2	(769)	-	التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة 3
(335)	5,128	18,431	23,224	(رد) خسائر الائتمان المتوقعة الإضافية للسنة
-	-	(9,119)	(9,119)	مبالغ مشطوبة
21,221	9,408	14,282	44,911	كما في 31 ديسمبر 2021

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020				
المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي	
9,085	3,018	18,485	30,588	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2020
(92)	24	68	-	التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة 1
609	(789)	180	-	التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة 2
287	7	(294)	-	التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة 3
12,249	1,381	(12,732)	898	خسائر الائتمان المتوقعة الإضافية للفترة
-	-	(679)	(679)	مبالغ مشطوبة
22,138	3,641	5,028	30,807	كما في 31 ديسمبر 2020

بنك وربة ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

4 مدينو تمويل (تتمة)

فيما يلي تحليل للقيم الدفترية للالتزامات والمطلوبات المحتملة (التسهيلات غير النقدية) وخسائر الائتمان المتوقعة المقابلة بناءً على معايير التصنيف إلى مراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي.

كما في 31 ديسمبر 2021			
المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
65,303	4,935	-	70,238
89,729	32,301	-	122,030
-	-	3,858	3,858
155,032	37,236	3,858	196,126

التسهيلات غير النقدية

مرتفعة

قياسية

متأخرة السداد أو منخفضة القيمة

كما في 31 ديسمبر 2020			
المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
50,675	1,951	-	52,626
87,842	22,239	-	110,081
-	-	3,691	3,691
138,517	24,190	3,691	166,398

التسهيلات غير النقدية

مرتفعة

قياسية

متأخرة السداد أو منخفضة القيمة

فيما يلي خسائر الائتمان المتوقعة والانخفاض في القيمة للفترة بالنسبة للتسهيلات غير النقدية المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021			
المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
4,022	2,079	3,707	9,808
(204)	195	9	-
-	(11)	11	-
5	-	(5)	-
(1,019)	907	132	20
2,804	3,170	3,854	9,828

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في

1 يناير 2021

التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة 1

التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة 2

التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة 3

(رد) إضافة خسائر الائتمان المتوقعة للسنة

كما في 31 ديسمبر 2021

بنك وربة ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

4 مدينو تمويل (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020				
المجموع	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
10,400	5,583	960	3,857	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2020
-	-	(9)	9	التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة 2
-	(1)	-	1	التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة 3
(593)	(1,876)	1,128	155	إضافة (رد) خسائر الائتمان المتوقعة للسنة
<u>9,807</u>	<u>3,706</u>	<u>2,079</u>	<u>4,022</u>	كما في 31 ديسمبر 2020

كما في 31 ديسمبر 2021، قُدرت خسائر الائتمان المتوقعة المحتسبة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي بمبلغ 54,739 ألف دينار كويتي، وهو أقل من المخصصات المحتسبة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بمبلغ 80,126 ألف دينار كويتي.

كما في 31 ديسمبر 2020، قُدرت خسائر الائتمان المتوقعة المحتسبة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي بمبلغ 40,614 ألف دينار كويتي وهو أقل من المخصصات المحتسبة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بمبلغ 46,619 ألف دينار كويتي.

5 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2020	2021	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
15,580	16,898	أدوات حقوق ملكية مسعرة
57,792	94,021	صناديق (غير مسعرة)
17,557	17,979	أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)
<u>90,929</u>	<u>128,898</u>	

يتم عرض الجدول الهرمي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها بواسطة أساليب التقييم في إيضاح 23.

6 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

2020	2021	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
225,209	258,140	صكوك مسعرة
6,303	-	صكوك غير مسعرة
5,538	5,613	أدوات حقوق ملكية غير مسعرة
<u>237,050</u>	<u>263,753</u>	

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، قامت الإدارة بإجراء مراجعة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقييم خسائر الائتمان المتوقعة. استناداً إلى التقييم، تم تسجيل خسائر ائتمان متوقعة بمبلغ 16,610 ألف دينار كويتي (2020: (رد) خسائر ائتمان متوقعة بمبلغ 979 ألف دينار كويتي) في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة (إيضاح 16).

يتم عرض الجدول الهرمي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها بواسطة أساليب التقييم في إيضاح 23.

6 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (تتمة)

تتعرض الاستثمارات في أدوات الدين لخسائر الائتمان المتوقعة. فيما يلي تحليل التغيرات في مجمل القيمة الدفترية وما يقابلها من خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالاستثمار في أدوات الدين:

31 ديسمبر 2021				مجمل القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2021 موجودات جديدة مشتركة (مدفوعات وموجودات مستبعدة خلال السنة)، بالصافي التحويل بين المراحل تعديلات تحويل عملات أجنبية
المرحلة 1 الف دينار كويتي	المرحلة 2 الف دينار كويتي	المرحلة 3 الف دينار كويتي	الإجمالي الف دينار كويتي	
222,227	9,180	105	231,512	
25,103	17,325	(16,573)	25,855	
(23,414)	6,946	16,468	-	
158	615	-	773	
224,074	34,066	-	258,140	في 31 ديسمبر 2021

31 ديسمبر 2021				مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2021 التأثير الناتج من الشراء/ الاستبعاد للاكتشافات المحولة بين المراحل خلال السنة إعادة قياس خسائر الائتمان المتوقعة
المرحلة 1 الف دينار كويتي	المرحلة 2 الف دينار كويتي	المرحلة 3 الف دينار كويتي	الإجمالي الف دينار كويتي	
552	56	48	656	
190	225	-	415	
(5,241)	(11,365)	16,606	-	
4,802	11,441	(48)	16,195	
303	357	16,606	17,266	في 31 ديسمبر 2021

31 ديسمبر 2020				مجمل القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2020 موجودات جديدة مشتركة (مدفوعات وموجودات مستبعدة خلال السنة)، بالصافي التحويل بين المراحل تعديلات تحويل عملات أجنبية
المرحلة 1 الف دينار كويتي	المرحلة 2 الف دينار كويتي	المرحلة 3 الف دينار كويتي	الإجمالي الف دينار كويتي	
313,546	4,011	-	317,557	
(89,563)	-	-	(89,563)	
(5,280)	5,175	105	-	
3,524	(6)	-	3,518	
222,227	9,180	105	231,512	في 31 ديسمبر 2020

31 ديسمبر 2020				مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2020 التأثير الناتج من الشراء/ الاستبعاد للاكتشافات المحولة بين المراحل خلال السنة إعادة قياس خسائر الائتمان المتوقعة
المرحلة 1 الف دينار كويتي	المرحلة 2 الف دينار كويتي	المرحلة 3 الف دينار كويتي	الإجمالي الف دينار كويتي	
1,526	109	-	1,635	
(462)	(53)	-	(515)	
(48)	-	48	-	
(464)	-	-	(464)	
552	56	48	656	في 31 ديسمبر 2020

7 استثمار في مشاريع مشتركة

يتم المحاسبة عن حصة المجموعة في المشاريع المشتركة بواسطة طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المجمعة. يعرض الجدول التالي ملخص المعلومات المالية للمشاريع المشتركة استناداً إلى البيانات المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ومطابقة مع القيمة الدفترية للاستثمار في البيانات المالية المجمعة:

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
91,007	108,240	كما في 1 يناير
13,084	(15,386)	صافي (استبعادات) إضافات
8,536	27,012	حصة في النتائج (إيضاح 14)
(5,388)	(14,328)	توزيعات مستلمة
1,001	(647)	تعديل تحويل عملات أجنبية
108,240	104,891	كما في 31 ديسمبر

يعرض الجدول التالي ملخص المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في المشاريع المشتركة:

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
4,389	4,576	ملخص بيان المركز المالي للمشاريع المشتركة:
103,903	100,353	موجودات متداولة
(52)	(38)	موجودات غير متداولة
		مطلوبات متداولة
108,240	104,891	حقوق الملكية
108,240	104,891	حصة المجموعة في حقوق الملكية
108,240	104,891	القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة
8,682	27,743	ملخص بيان الأرباح أو الخسائر للمشاريع المشتركة:
(146)	(731)	الإيرادات
		مصروفات إدارية ومصروفات أخرى
8,536	27,012	ربح السنة (العمليات المستمرة)
8,536	27,012	حصة المجموعة في ربح السنة

لا توجد التزامات رأسمالية لدى المشاريع المشتركة كما في 31 ديسمبر 2021 (2020: لا شيء) ولا توجد التزامات محتملة كما في 31 ديسمبر 2021 و2020.

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	
20,798	30,039	الرصيد الافتتاحي في 1 يناير
13,165	-	إعادة تبويب من ممتلكات ومعدات
(5,233)	(11,290)	البيع خلال السنة
941	(171)	تعديل القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية (إيضاح 14)
368	137	تعديل تحويل عملات أجنبية
<u>30,039</u>	<u>18,715</u>	الرصيد الختامي في 31 ديسمبر

يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية استناداً إلى تقييمات صادرة من مقيمين مستقلين ومعتمدين يتمتعون بالمؤهلات المهنية المعترف بها ذات الصلة، بالإضافة إلى الخبرة الحديثة بمواقع وفئات العقارات الاستثمارية الخاضعة للتقييم. إن نماذج التقييم المطبقة تتسق مع مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية 13، ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الجمع بين طريقة رسملة الإيرادات وطريقة المقارنة بالسوق أخذاً في الاعتبار طبيعة واستخدام كل عقار. يتم تقدير القيمة العادلة بطريقة رسملة الإيرادات استناداً إلى صافي إيرادات التشغيل المعتادة الناتجة من العقار، وقسمتها على معدل الرسملة (الخصم). وفقاً لطريقة المقارنة بالسوق، تقدر القيمة العادلة بناءً على المعاملات المقارنة. وتتمثل وحدة المقارنة المطبقة من قبل المجموعة في سعر المتر المربع. بناءً على هذه التقييمات، شهدت القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية انخفاضاً بمبلغ 171 ألف دينار كويتي مقارنة بقيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2021 (2020): ارتفاعاً بمبلغ 941 ألف دينار كويتي).

إن معدلات الزيادة (النقص) الجوهرية في السعر المقدّر للمتر المربع على حدة قد تؤدي إلى ارتفاع (انخفاض) جوهري في القيمة العادلة على أساس خطي.

إن معدلات الزيادة (النقص) الجوهرية في قيمة التأجير المقدرة ومعدل زيادة الإيجار سنوياً على حدة قد تؤدي إلى ارتفاع (انخفاض) جوهري في القيمة العادلة للعقارات. إن معدلات الزيادة (النقص) الجوهرية في معدل الإشغال طويل الأجل ومعدل الخصم (وعائد البيع) على حدة قد تؤدي إلى ارتفاع (انخفاض) جوهري في القيمة العادلة.

يتم تصنيف القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية ضمن المستوى 2 لقياس القيمة العادلة حيث لا ضرورة لإصدار أحكام جوهريّة حول الأسعار التي تم الحصول عليها من الأسواق المحلية.

بشكل عام، فإن التغيير في الافتراضات الموضوعية لقيمة التأجير المقدرة يصحبه تغيير مماثل الاتجاه في معدل نمو الإيجار السنوية ومعدل الخصم (وعائد البيع)، كما يصحبه تغيير معاكس في معدل الإشغال طويل الأجل.

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	
1,082	690	إيرادات تأجير محققة من عقارات استثمارية
(221)	(114)	مصرفات تشغيل مباشرة
<u>861</u>	<u>576</u>	صافي إيرادات التأجير الناتجة من عقارات استثمارية (إيضاح 14)

لا تخضع المجموعة لأي قيود حول قابلية تحقيق العقارات الاستثمارية وأي التزامات تعاقدية لشراء أو إنشاء أو تطوير عقارات استثمارية أو إجراء إصلاحات عليها وصيانتها وتحسينها.

- 9 **المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى**
يمثل المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ودائع مستلمة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بموجب عقود الوكالة والمرابحة.
- 10 **حسابات المودعين**
تتضمن حسابات المودعين للمجموعة التالي:
 ◀ **الودائع غير الاستثمارية في شكل حسابات جارية**
لا تستحق هذه الودائع أي أرباح ولا تتحمل التعرض لأي مخاطر خسائر؛ حيث تضمن المجموعة سداد أرصدها ذات الصلة عند الطلب وبالتالي، تعتبر هذه الودائع قرضاً حسناً من المودعين إلى المجموعة.
 ◀ **الودائع الاستثمارية**
تتضمن هذه الودائع ودائع المضاربة والمرابحة والوكالة، التي يكون لها فترات استحقاق ثابتة كما هو محدد في مدة العقد، باستثناء حسابات الادخار الاستثمارية التي تكون متاحة لفترة غير محدودة.
- 11 **صكوك مصدرة**
في 24 سبتمبر 2019، قام البنك بإتمام المرحلة الأولى من إصدار صكوك غير مكفولة بضمان (ذات أولوية بالسداد) بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي مع فترة استحقاق تصل إلى 5 سنوات تستحق في 24 سبتمبر 2024. لدى هذه الصكوك معدل كوبون ثابت بنسبة 2.982% سنوياً وتستحق السداد على أساس نصف سنوي. إن الصكوك مدرجة في كل من بورصتي أيرلندا (يورونكست دبلن) وناسداك دبي.
في 17 يونيو 2020، قام البنك بإتمام إصدار صكوك غير مكفولة بضمان (ذات أولوية بالسداد) بمبلغ 150 مليون دينار كويتي مع فترة استحقاق تصل إلى 5 سنوات تستحق في 17 يونيو 2025. لدى هذه الصكوك معدل كوبون بنسبة 1% سنوياً على مدى معدل الخصم الصادر عن بنك الكويت المركزي، وتستحق السداد كمتأخرات على أساس نصف سنوي. إن الصكوك مدرجة في بورصة أيرلندا (يورونكست دبلن).
- 12 **حقوق الملكية**
وافقت الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي البنك المنعقدة في 3 نوفمبر 2021 على زيادة رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بنسبة 26.984% من خلال طرح 425,000 ألف سهم حق الاكتتاب لمساهمي البنك مقابل 195 فلساً لكل سهم. (لكل سهم بقيمة اسمية 100 فلس وعلاوة 95 فلس). تم تسجيل الزيادة في رأس المال في السجل التجاري في 14 ديسمبر 2021 برقم التسجيل 334402. وعليه، فإن رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل في 31 ديسمبر 2021 يبلغ 200,000 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2020: 157,500 ألف دينار كويتي) ويتكون من 2,000,000 ألف سهم (31 ديسمبر 2020: 1,575,000 ألف سهم) بقيمة اسمية 100 فلس لكل سهم.
خلال السنة السابقة، وافقت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي البنك المنعقدة في 27 أبريل 2020 على زيادة رأسمال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من خلال إصدار 75,000 ألف سهم منحة بنسبة 5% من رأس المال المصرح به والمدفوع (أي 5 أسهم لكل 100 سهم) بمبلغ 7,500 ألف دينار كويتي للمساهمين المسجلين في سجلات البنك كما في نهاية تاريخ التسجيل المحدد في 4 يونيو 2020.
وافقت الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي البنك المنعقدة في 30 مارس 2021 على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (2019: إصدار منحة بنسبة 5%).
- الاحتياطي الإجمالي**
وفقاً لقانون الشركات وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل نسبة لا تقل عن 10% من ربح السنة بحد أدنى قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجمالي. يجوز للجمعية العمومية السنوية للبنك أن تقرر وقف هذا التحويل السنوي عندما يتجاوز الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال المصدر. ولا يجوز استخدام الاحتياطي إلا في مبادلة الخسائر أو سداد توزيعات أرباح بنسبة تصل إلى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا يسمح فيها الربح بسداد توزيعات هذه الأرباح بسبب عدم وجود الاحتياطيات القابلة للتوزيع. ويتم رد أي مبالغ مخصصة من الاحتياطي عندما تسمح الأرباح في السنوات التالية بذلك، ما لم يتجاوز هذا الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال المصدر.
- تم تحويل مبلغ 1,679 ألف دينار كويتي إلى الاحتياطي الإجمالي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. لم يتم إجراء تحويل إلى الاحتياطي الإجمالي خلال السنة السابقة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 بسبب الخسائر المتراكمة.

12 حقوق الملكية (تتمة)

الاحتياطي الاختياري
وفقاً لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يتم خصم نسبة مئوية من أجل الاحتياطي الاختياري بناء على توصية مجلس الإدارة وبما يخضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية. يجوز أن تتوقف هذه التحويلات بقرار من الجمعية العمومية العادية بناء على توصية مجلس الإدارة وموافقة بنك الكويت المركزي.

وفقاً لقانون الشركات، يمكن تحويل نسبة لا تزيد عن 10% بحد أقصى من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزيادة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري بناء على قرار من الجمعية العمومية السنوية بموجب توصية من مجلس الإدارة، لتكوين احتياطي اختياري مخصص للأغراض التي تحددها الجمعية العمومية السنوية.

بناءً على توصية مجلس الإدارة، لم يتم إجراء أي تحويلات إلى الاحتياطي الاختياري في السنة الحالية والسنة السابقة.

13 الصكوك الدائمة الشريحة 1

إن صكوك الشريحة 1 هي أوراق مالية مستدامة ليس لها تاريخ استرداد محدد، وتشكل التزامات ثانوية مباشرة وغير مكفولة بضمان (ذات أولوية على رأس المال فقط) للبنك وفقاً لأحكام وشروط عقد مضاربة. يتم استثمار صافي المتحصلات من صكوك الشريحة 1 عن طريق عقد المضاربة مع البنك (مضارب) على أساس غير مفيد ومشارك في الأنشطة العامة للبنك التي تنفذ عن طريق وعاء المضاربة العام. يجوز للبنك طبقاً لتقديره فقط أن يختار عدم القيام بتوزيع أرباح المضاربة المتوقعة. وفي تلك الحالة، لا تتراكم أرباح المضاربة ولن يعتبر هذا الإجراء كحدث تعثر.

في 14 مارس 2017، قام البنك بإصدار "صكوك الشريحة 1" بناءً على ترتيبات صكوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي، وتم إدراجها في بورصة أيرلندا وناسداك دبي ويمكن استدعاؤها من قبل البنك بعد فترة خمس سنوات تنتهي في 14 مارس 2022 ("تاريخ الاستدعاء الأول") أو أي تاريخ لسداد الأرباح لاحقاً لذلك التاريخ وفقاً للشروط المحددة للاسترداد. تحمل معدل ربح بنسبة 6.5% سنوياً يسدد في نهاية كل نصف سنة حتى تاريخ الاستدعاء الأول، وبعد ذلك، يُعاد تحديد معدل الربح المتوقع بناءً على المعدل السائد حينها لمتوسط سعر المبادلة الأمريكي بخمس سنوات، زانداً هامش ربح مبدئي بنسبة 4.374% سنوياً. قام البنك بسداد مدفوعات الأرباح خلال السنة في 15 مارس و14 سبتمبر 2021.

في 29 نوفمبر 2021، تم استرداد صكوك الشريحة 1 المصدرة في 2017 بشكل جزئي من خلال عطاء إعادة الشراء بمبلغ 101.9 مليون دولار أمريكي بسعر 101.42% من قيمتها الاسمية. تم تسجيل تكلفة عطاء إعادة الشراء ونتائج تحويل العملات الأجنبية في بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمعة.

في 29 نوفمبر 2021، قام البنك بإصدار "صكوك الشريحة 1" بناءً على ترتيبات صكوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي، وتم إدراجها في بورصة أيرلندا وناسداك دبي. يمكن استدعاؤها من قبل البنك بعد فترة خمس سنوات تنتهي في 26 نوفمبر 2026 ("تاريخ الاستدعاء الأول") أو أي تاريخ لسداد الأرباح لاحقاً لذلك التاريخ وفقاً للشروط المحددة للاسترداد. تحمل معدل ربح بنسبة 4% سنوياً يسدد في نهاية كل نصف سنة حتى تاريخ الاستدعاء الأول، وبعد ذلك، يُعاد تحديد معدل الربح المتوقع بناءً على المعدل السائد حينها لمتوسط سعر المبادلة الأمريكي بخمس سنوات، زانداً هامش ربح مبدئي بنسبة 2.748% سنوياً.

14 صافي إيرادات استثمار

2021 الف دينار كويتي	2020 الف دينار كويتي
351	7,903
(1)	2,100
27,012	8,536
4,145	2,132
576	861
2,604	2,045
12,175	1,154
(171)	941
2,329	-
602	580
49,622	26,252

أرباح محققة من بيع ادوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

أرباح محققة من بيع ادوات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر
حصة في نتائج استثمار في مشاريع مشتركة (إيضاح 7)

إيرادات توزيعات أرباح

صافي إيرادات تأجير من عقارات استثمارية (إيضاح 8)

ربح من بيع عقار استثماري

تعديل القيمة العادلة لموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر

تعديل القيمة العادلة لعقارات استثمارية (إيضاح 8)

ربح من بيع مشاريع مشتركة

إيرادات استثمار أخرى

بنك وربة ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

15 صافي إيرادات أتعاب وعمولات

يتضمن صافي إيرادات الأتعاب والعمولات رسوم مشاركة في تمويل تم اكتسابها عند إتمام صفقات تمويل مشتركة من قبل المجموعة بنجاح بمبلغ 1,815 ألف دينار كويتي (2020: 1,491 ألف دينار كويتي).

16 مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
(979)	16,610	مخصص (رد) خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمارات في صكوك (إيضاح 6)
(64)	(60)	رد خسائر الائتمان المتوقعة لإيداعات لدى البنوك
46,630	42,643	مخصص انخفاض القيمة يتعلق بتسهيلات ائتمانية وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي (إيضاح 4)
1,051	564	انخفاض قيمة موجودات أخرى
<u>46,638</u>	<u>59,757</u>	

17 ربحية السهم الأساسية والمخفضة

يتم احتساب مبالغ ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بالمساهمين العاديين للبنك والمعدل مقابل الربح المدفوع للصكوك الدائمة الشريحة 1 على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. يتم احتساب ربحية السهم المخفضة عن طريق قسمة الربح الخاص بالمساهمين العاديين للبنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة زائداً المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية التي سيتم إصدارها لتحويل كافة الأسهم العادية المخفضة المحتملة إلى أسهم عادية. حيث إنه لا توجد أدوات مخففة قائمة، فإن ربحية الأسهم الأساسية والمخفضة متطابقة.

2020 (معد إدراجها)	2021	
5,634	15,964	صافي ربح السنة (ألف دينار كويتي)
(4,981)	(5,769)	ناقصاً: أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1 (ألف دينار كويتي)
<u>653</u>	<u>10,195</u>	
<u>1,675,810</u>	<u>1,692,686</u>	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (ألف دينار كويتي)
<u>0.39</u>	<u>6.02</u>	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (فلس)

تم إعادة إدراج ربحية السهم الأساسية والمخفضة المقارنة نتيجة لإصدار أسهم لمساهمي البنك.

لم يتم إجراء أي معاملات تتضمن أسهم عادية بين تاريخ البيانات المالية المجمعة وتاريخ التصريح بهذه البيانات المالية المجمعة التي قد تتطلب إعادة إدراج ربحية السهم.

18 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والشركات التي يسيطرون عليها أو يمارسون عليها سيطرة مشتركة والشركات الزميلة وموظفي الإدارة العليا وأفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى. تنشأ الأرصدة لدى أطراف ذات علاقة من المعاملات التجارية ضمن سياق الأعمال الطبيعي وفقاً للشروط التي وافقت عليها الإدارة.

18 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

18.1 مكافأة موظفي الإدارة العليا للبنك:

إن موظفي الإدارة العليا هم الأفراد الذين يتمتعون بصلاحيات ومسؤولية التخطيط والممارسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لصلاحيات السيطرة على أنشطة البنك وموظفيه. ويعتبر البنك أن أعضاء مجلس الإدارة (ولجانه الفرعية) واللجنة التنفيذية من موظفي الإدارة العليا لأغراض معيار المحاسبي الدولي 24/إفصاحات الأطراف ذات العلاقة.

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	رواتب ومزايا مكافأة نهاية الخدمة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة *
1,874	3,413	
196	193	
94	514	
<u>2,164</u>	<u>4,120</u>	

* تتضمن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة مكافأة خاصة مقابل مساهماتهم الإضافية المتعلقة بالمشاركة في اللجان التنفيذية وفقاً لقرارات أعضاء مجلس الإدارة.

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 تخضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية في اجتماعها.

وافقت الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك المنعقدة بتاريخ 30 مارس 2021 على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 بمبلغ 63 ألف دينار كويتي.

18.2 المعاملات مع موظفي الإدارة العليا للبنك وأعضاء مجلس الإدارة:

يقوم البنك بإجراء معاملات وإبرام ترتيبات واتفاقات تتضمن الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة، وشركاتهم التي يسيطرون عليها، أو أفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى، ضمن سياق الأعمال العادي بموجب نفس الشروط التجارية والسوقية، ومعدلات الربح والعمولة التي تُطبق على الأطراف غير ذات علاقة.

يوضح الجدول التالي إجمالي مبلغ المعاملات التي تم إجراؤها مع موظفي الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية ذات الصلة المدرجة ضمن بيان المركز المالي المجموع:

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	تسهيلات التمويل بطاقات الائتمان حسابات المودعين
1,480	1,994	
8	5	
1,613	6,471	

فيما يلي المعاملات مع أطراف ذات علاقة المدرجة ضمن المطلوبات المحتملة:

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	خطاب ضمانات
4	4	

18 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

18.3 المعاملات مع المساهمين الرئيسيين والأطراف الأخرى ذات علاقة:

فيما يلي عدد أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين:

2020	2021	
6	6	تسهيلات التمويل
8	3	بطاقات الائتمان
50	48	حسابات المودعين
1	1	خطابات ضمانات

فيما يلي المعاملات مع أطراف ذات علاقة المدرجة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة:

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	
73	60	إيرادات إيداعات وتمويل
74	193	تكاليف تمويل وتوزيعات إلى مودعين

بالإضافة إلى المعاملات مع موظفي الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة، يقوم البنك بإجراء معاملات مع المساهمين الرئيسيين والشركات الأخرى التي يمارس عليها البنك سيطرة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك السيطرة العامة والمشاركة والتأثير الملموس.

فيما يلي الأرصدة المدرجة ضمن بيان المركز المالي المجمعة:

الأرصدة القائمة كما في		
المجموع 31 ديسمبر 2021 الف دينار كويتي	أطراف أخرى ذات علاقة الف دينار كويتي	المساهمون الرئيسيون الف دينار كويتي
494,354	481	493,873

حسابات المودعين

الأرصدة القائمة كما في		
المجموع 31 ديسمبر 2020 الف دينار كويتي	أطراف أخرى ذات علاقة الف دينار كويتي	المساهمون الرئيسيون الف دينار كويتي
552,333	279	552,054

حسابات المودعين

فيما يلي عدد المساهمين الرئيسيين وعدد الأطراف الأخرى ذات علاقة:

2021	عدد المساهمين الرئيسيين	عدد الأطراف الأخرى ذات علاقة
حسابات المودعين	2	36
2020		
حسابات المودعين	2	30

18 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

18.3 المعاملات مع المساهمين الرئيسيين والأطراف الأخرى ذات علاقة (تتمة)

فيما يلي المعاملات مع أطراف ذات علاقة المدرجة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع:

قيمة المعاملات خلال السنة المنتهية			
المجموع	المساهمون	الأطراف الأخرى	31 ديسمبر
الرئيسيون	ذات علاقة	2021	
ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
4,605	-	4,605	تكاليف تمويل وتوزيعات إلى مودعين
قيمة المعاملات خلال السنة المنتهية			
المجموع	المساهمون	الأطراف الأخرى	31 ديسمبر
الرئيسيون	ذات علاقة	2020	
ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
10,677	-	10,677	تكاليف تمويل وتوزيعات إلى مودعين

إن الأرصدة القائمة في نهاية السنة نشأت ضمن سياق الأعمال العادية. إن معدلات الربح المحملة إلى ومن أطراف ذات علاقة محددة بأسعار تجارية عادية. باستثناء الضمانات بمبلغ 4 ألف دينار كويتي المستلمة مقابل مديني أطراف ذات علاقة، فلم يتم تقديم أي ضمانات مقابل الأرصدة الدائنة للأطراف ذات علاقة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (2020: 2,764 ألف دينار كويتي).

19 التزامات ومطلوبات محتملة

2021	2020	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
52,259	38,751	قبولات وخطابات ائتمان
143,867	127,647	خطابات ضمانات
196,126	166,398	مطلوبات محتملة
113,063	104,668	التزامات رأسمالية

كما في 31 ديسمبر 2021، تُقدر التزامات منح الائتمان التي لا يمكن إلغاؤها بمبلغ 19,671 ألف دينار كويتي (2020: 15,093 ألف دينار كويتي). تتضمن هذه التزامات منح الائتمان التي لا يمكن إلغاؤها على مدى فترة التسهيل أو يتم إلغاؤها فقط استجابة لتغير عكسي جوهري.

إن التزامات الائتمان هذه لا تمثل بالضرورة احتياجات نقدية مستقبلية، نظراً لأن الكثير من هذه الالتزامات سوف تنتهي فترة استحقاقها أو يتم إنهاؤها دون أن يتم تمويلها. ليس من المتوقع أن تكون خسائر الائتمان، إن وجدت، والتي قد تنتج من التعرض لهذه الالتزامات جوهرياً.

20 إدارة المخاطر

تكمن المخاطر في كافة أنشطة المجموعة ولكن هذه المخاطر تدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود القدرة على تحمل المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح، ويتحمل كل فرد بالبنك مسؤولية التعرض للمخاطر المرتبطة بمسؤولياته. تتعرض المجموعة للمخاطر التالية من خلال الأدوات المالية:

- ◀ مخاطر الائتمان
- ◀ مخاطر السوق
- ◀ مخاطر السيولة
- ◀ مخاطر التشغيل

بالإضافة إلى ذلك، توجد أنواع أخرى من المخاطر التي تحتاج للمراقبة والمتابعة. يعرض هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل نوع من هذه المخاطر المذكورة أعلاه وإطار تطبيق السياسات والنماذج وأساليب التقييم الكمي وعمليات تحديد وقياس وتخفيف ومراقبة وإدارة المخاطر وإدارة رأسمال المجموعة.

إن عملية إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح، ويتحمل كل فرد بالمجموعة مسؤولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به داخل المجموعة. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تنقسم إلى مخاطر المتاجرة وغير المتاجرة. كما تتعرض أيضاً لمخاطر الدولة والعديد من مخاطر التشغيل والأعمال.

20.1 هيكل إدارة المخاطر

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة ("المجلس") المسؤولية الكاملة عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر والإشراف عليها. قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للمخاطر التي تتألف من أعضاء من المجلس وذلك لوضع إطار عمل ومراقبة المخاطر التي يتعرض لها البنك والمتطلبات الرقابية ذات الصلة التي تشمل كافة أنواع المخاطر مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل. يقوم رئيس مجموعة إدارة المخاطر بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر في القيام بهذه المهام.

كما قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للتدقيق وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي والتي تكون مطالبة من بين مهام أخرى بمراقبة مدى الالتزام بمبادئ وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالمجموعة ومراجعة مدى كفاءة إطار إدارة المخاطر. تقوم وحدة التدقيق الداخلي بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للتدقيق في القيام بدورها الرقابي. حيث تتولى وحدة التدقيق الداخلي إجراء المراجعة المنتظمة والخاصة للضوابط الرقابية والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر، وتعرض النتائج في تقارير ترفع إلى لجنة التدقيق لدى المجموعة.

مجموعة إدارة المخاطر

تقوم مجموعة إدارة المخاطر المستقلة التي يرأسها رئيس مجموعة إدارة المخاطر برفع تقاريرها إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر والتي تتولى المسؤولية عن المخاطر على مستوى البنك بهدف مساعدة مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر في تنفيذ مسؤوليات الإشراف على المخاطر.

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر بهدف تحديد المخاطر التي تواجه المجموعة وقياسها ومراقبتها والحد منها وتحليلها، لوضع حدود وضوابط مناسبة للمخاطر، ومراقبة هذه المخاطر والتأكد من الالتزام بحدود القدرة على تحمل المخاطر. تخضع سياسات وأنظمة إدارة المخاطر للمراجعة بانتظام وبشكل مستمر بحيث تعكس التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية وظروف السوق والمنتجات والخدمات التي تقدمها المجموعة.

20.2 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أو تأخر أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزامه مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. يتضمن ذلك مخاطر الانخفاض في المركز الائتماني للعملاء. إن هذا الانخفاض لا يعني بالضرورة التعثر، إلا أنه يزيد من احتمال تعثر العميل. إن الأدوات المالية التي ينشأ عنها مخاطر ائتمان تتضمن مديني التمويل والتزامات منح الائتمان والاستثمار في أدوات الدين (أي الصكوك).

لأغراض رقابة إدارة المخاطر، تأخذ المجموعة في الاعتبار كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان وتقوم بتجميعها، مثل مخاطر تعثر العملاء الأفراد ومخاطر الدول ومخاطر القطاع في مقياس واحد يتعلق بالتعرض للمخاطر.

20 إدارة المخاطر (تتمة)

إدارة مخاطر الائتمان

قام مجلس إدارة المجموعة باعتماد سياسات التمويل والاستثمار لمختلف مجموعات الأعمال وأنواع الموجودات الاستثمارية، كما اعتمد المجلس ميثاق لجنة الائتمان والاستثمار التنفيذية الذي بموجبه تقوم اللجنة بالفحص المبدئي لطلبات الائتمان واعتمادها إلى جانب الصلاحيات الأخرى المفوضة لها. وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة الائتمان والاستثمار، التي استناداً إلى ميثاقها تعتبر الجهة الثانية المفوضة بإصدار المبادئ الإرشادية ومنح الموافقة على مختلف المقترحات التمويلية والاستثمارية بالنيابة عن مجلس إدارة المجموعة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر بإبداء رأي مستقل وإجراء تقييم للمخاطر فيما يتعلق بكل مقترح تمويلي واستثماري يتم عرضه على جهات الموافقة لاتخاذ قرار بشأنه.

تقوم المجموعة بإدارة محفظة التسهيلات الائتمانية بهدف التأكد من تنوعها بشكل جيد واكتسابها لمستوى عائد ملائم للمخاطر التي تحيط بالمحفظة، وتسعى في نفس الوقت لضمان جودة المحفظة الائتمانية.

علاوة على ذلك، تقوم المجموعة بإدارة التعرض لمخاطر الائتمان من خلال الحصول على ضمانات، متى كان ذلك مناسباً، والحد من مدة التعرض للمخاطر أو هيكلتها بما يعود بالفائدة على حجم التعرض لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة بشكل عام.

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي، قامت المجموعة بتشكيل لجنة مخصصات، ذات صلاحيات تنفيذية، لتتولى بصورة رئيسية مسؤولية دراسة وتقييم التسهيلات الائتمانية والاستثمارات الحالية للمجموعة وتحديد أي وضع غير طبيعي والصعوبات المرتبطة بوضع العميل الذي يمكن أن يتطلب تصنيف تعرضها للمخاطر كغير منظم وكذلك تحديد المخصص المطلوب للموجودات والاستثمارات منخفضة القيمة/ محتملة التعرض للانخفاض في القيمة.

تقييم خسائر الائتمان المتوقعة

تعريف ومعالجة التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً وبالتالي إدراجه ضمن المرحلة 3 (المصنفة كمخفضة القيمة) عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة في الحالات التالية:

- ◀ من غير المحتمل أن يقوم المقترض بالوفاء بالتزاماته الائتمانية إلى المجموعة بالكامل دون لجوء المجموعة لاتخاذ الإجراءات القانونية مثل تحويل الضمانات (في الحالات المحتفظ فيها بالضمانات)؛ أو
 - ◀ أن يسجل المقترض تأخر في السداد لأكثر من 90 يوماً عن أي التزام ائتماني جوهري إلى المجموعة؛ أو
 - ◀ أن تعتبر التزامات المقترض منخفضة القيمة الائتمانية استناداً إلى تقييم نوعي لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية.
- إن أي تسهيل منخفض القيمة الائتمانية أو غير منظم قد تم إعادة هيكلته خلال السنة يعتبر أيضاً كحالة من حالات التعثر. كما تربط المجموعة التعثر بحالات التعرض المصنفة خارجياً بتصنيف "د" طبقاً لوكالة التصنيف اس اند بي وفيتش والتصنيف "ج" طبقاً لوكالة التصنيف موديز.

تراعي المجموعة مجموعة متنوعة من المؤشرات التي قد تشير إلى احتمالية العجز عن السداد كجزء من التقييم النوعي الذي تقوم بإجرائه حول التعثر من جانب العميل. ومن بين هذه المؤشرات:

- ◀ مخالفة الاتفاقيات
- ◀ أن يكون لدى المقترض التزامات متأخرة السداد لدى دائنين أو موظفين عموميين
- ◀ وفاة المقترض

الازدياد الجوهري في مخاطر الائتمان

تراقب المجموعة باستمرار كافة الموجودات المعرضة لخسائر الائتمان المتوقعة. ولكي يتم تحديد ما إذا كان إحدى الأدوات أو محفظة الأدوات معرضة لخسائر ائتمان متوقعة على مدى 12 شهراً أو خسائر ائتمان متوقعة على مدى عمر الأداة، تراعي المجموعة أي ازدياد جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. وتطبق المجموعة معيار كمي متناسق بالنسبة للمحفظة المصنفة داخلياً وخارجياً لكي يتم تقييم أي ازدياد جوهري في مخاطر الائتمان.

التصنيف الداخلي وتقدير احتمالية التعثر

عند إدارة المحفظة الخاصة بالمجموعة، تستعين المجموعة بتصنيفات وإجراءات وأساليب أخرى تأخذ في اعتبارها كافة جوانب المخاطر المحددة. وتستعين المجموعة بمحلل المخاطر الخاص بتصنيف موديز كآلية تصنيف ائتماني داخلية لدى المجموعة. وهذه الأداة تتيح لها القدرة على تحليل الأعمال ووضع تصنيفات المخاطر. كما يدعم التحليل استخدام العوامل المالية والعوامل الذاتية غير المالية على حد سواء. كما تستعين المجموعة بالتصنيفات الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف المعروفة للمحافظ المصنفة خارجياً.

20 إدارة المخاطر (تتمة)

20.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

التصنيف الداخلي وتقدير احتمالية التعثر (تتمة)

تتمثل سياسة المجموعة في المحافظة على التصنيف الدقيق والمتوافق للمخاطر بالمحفظة الائتمانية. تسهل هذه السياسة الإدارة المركزية للمخاطر ذات الصلة ومقارنة التعرض لمخاطر الائتمان في جميع قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. يؤيد نظام التصنيف مجموعة متنوعة من التحليلات المالية مع معلومات السوق التي تم معالجتها لتوفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. قد تم وضع كافة التصنيفات الداخلية للمخاطر بشكل يتناسب مع مختلف الفئات ووفقاً لسياسة التصنيف لدى المجموعة. يتم تقييم وتحديث تصنيفات المخاطر ذات المتعلقة بها بشكل منتظم.

يتطلب المعيار استخدام عامل منفصل لاحتمالية التعثر على مدار 12 شهراً وعلى مدى عمر الأداة، استناداً إلى تخصيص المرحلة للملتزم. وينبغي أن يعكس عامل احتمالية التعثر المستخدم طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير المجموعة لجودة الموجودات المستقبلية. يتم تحديد احتمالية التعثر على مدار دورة الأصل من خلال محلل المخاطر الخاص بوكالة موديز استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية/الخارجية. كما تقوم المجموعة بتحويل هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر على مدار دورة الأصل إلى احتمالية التعثر على مدار فترة زمنية باستخدام النماذج والأساليب المناسبة.

تقوم المجموعة بتقييم احتمالية التعثر لمحفظة البيع بالتجزئة من خلال بطاقات درجات سلوكية مطبقة لدى المجموعة. وتستند بطاقات الدرجات إلى أسلوب انحدار لوجيستي والتي تتيح تقييم الدرجة واحتمالية التعثر مقابل كل تسهيل ائتماني. يستند هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر إلى مفهوم معدل المخاطر. ويعتبر التوزيع على أساس البقاء توزيعاً أسياً. وتستخدم دالة التوزيع على أساس الاحتمالات للمتغير العشوائي الموزع بشكل أسّي مع معدل المخاطر حيث يتم تقييم احتمالية التعثر من بطاقة الدرجات السلوكية.

إدراج المعلومات المستقبلية

تراعي المجموعة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي من المتوقع أن تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكي يتم إدراج المعلومات المستقبلية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وهي تعكس بصورة رئيسية التوقعات المعقولة والمؤيدة للظروف المستقبلية المرتبطة بالاقتصاد الكلي. ومراعاة هذه العوامل تزيد من درجة الأحكام التي يتم اتخاذها عند تحديد خسائر الائتمان المتوقعة. تستعين المجموعة بنماذج إحصائية لإدراج عوامل الاقتصاد الكلي في تصنيفات التعثر السابقة. كما تراعي المجموعة ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض) لتوقعات بيانات الاقتصاد الكلي ويتم تطبيق التقييمات المناسبة المرجحة بالاحتمالات على هذه السيناريوهات للوصول إلى نتيجة مرجحة بالاحتمالات حول خسائر الائتمان المتوقعة. يتم بصورة منتظمة مراجعة المنهجيات والاقتراضات بما في ذلك أي توقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

الحساسية

أدى ترجيح السيناريوهات المتعددة إلى زيادة مخصصات البنك المدرجة لخسائر الائتمان المتوقعة لمديني التمويل في المرحلة 1 والمرحلة 2، نسبياً مع سيناريو الحالة الأساسية إلى مبلغ 30,629 ألف دينار كويتي (2020: 25,779 ألف دينار كويتي) من 28,378 ألف دينار كويتي (2020: 22,858 ألف دينار كويتي). في حال استخدم البنك سيناريو الحالة المنخفضة فقط لقياس مخصص خسائر الائتمان لمديني التمويل، فإن مخصص خسائر الائتمان على التمويلات المنتظمة سيبلغ 45,823 ألف دينار كويتي وهو أعلى من مخصص خسائر الائتمان المدرج كما في 31 ديسمبر 2021. إن النتائج الفعلية ستختلف نظراً لأن ذلك لا يأخذ في الاعتبار انتقال التعرضات ولا يتضمن التغييرات التي قد تحدث في المحفظة بسبب إجراءات تخفيف المخاطر وعوامل أخرى.

في ظل السيناريوهات الحالية المرجحة بالاحتمالات، في حال كانت جميع التمويلات المنتظمة تقع في المرحلة 1 والتي تعكس فترة خسارة متوقعة مدتها 12 شهراً، فإن مخصص خسائر الائتمان سيبلغ 25,035 ألف دينار كويتي (2020: 25,005 ألف دينار كويتي) وهو أقل من مخصص خسائر الائتمان المدرج لمديني التمويل.

20 إدارة المخاطر (تتمة)

20.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان دون احتساب أي ضمانات

يلخص الجدول التالي الحد الأقصى من تعرض البنك لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود بيان المركز المالي المجموع، بما في ذلك البنود خارج بيان المركز المالي المجموع. وقد تم عرض الحد الأقصى من التعرض بالصافي بعد انخفاض القيمة قبل تأثير وسائل التخفيف من المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية واتفاقيات الضمان، متى كان ذلك ممكناً.

صافي الحد الأقصى من التعرض للمخاطر

2020	2021
الف	الف
دينار كويتي	دينار كويتي
99,291	74,370
357,897	437,043
2,497,366	2,473,516
231,512	258,140
12,254	14,362
3,198,320	3,257,431
38,557	52,035
123,398	131,093
161,955	183,128
3,360,275	3,440,559

أرصدة لدى البنوك
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي
مدينو تمويل
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
(استثمار في صكوك)
موجودات أخرى

قبولات وخطابات ائتمان
خطابات ضمانات

الإجمالي

إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

عندما يتم تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان إلا أنها لا تمثل الحد الأقصى من التعرض للمخاطر الذي يمكن أن ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيمة.

تظهر تركيزات مخاطر الائتمان عندما يتواجد عدد من الأطراف المقابلة الذين يقومون بأنشطة مماثلة أو أنشطة من نفس القطاع الجغرافي أو التي تتعرض لها في بيئة اقتصادية مماثلة مما يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر على نحو مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو/والسياسية أو غيرها من الظروف. تشير تركيزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر بشكل مماثل على الأطراف المقابلة المعنية.

إن الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لطرف مقابل واحد كما في 31 ديسمبر 2021 يقدر بمبلغ 81,976 ألف دينار كويتي (2020: 75,748 ألف دينار كويتي) قبل أخذ الضمانات في الاعتبار.

تركيزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

فيما يلي تركيزات القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال للموجودات المالية والبنود خارج بيان المركز المالي المجموع:

2020	2021	2020	2021
بنود خارج	الموجودات	بنود خارج	الموجودات
الميزانية العمومية	المالية	الميزانية العمومية	المالية
الف	الف	الف	الف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
131,229	2,485,780	153,196	2,536,876
6,601	608,823	6,222	605,153
24,125	103,717	23,710	115,402
161,955	3,198,320	183,128	3,257,431

المنطقة الجغرافية:

الكويت
دول الشرق الأوسط الأخرى
بقية دول العالم

20.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

2020		2021	
بنود خارج الميزانية العمومية ألف	الموجودات المالية ألف	بنود خارج الميزانية العمومية ألف	الموجودات المالية ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
12,101	780,818	17,538	877,267
84,781	1,059,812	84,572	979,958
51,347	425,276	64,497	419,825
-	443,557	-	504,138
13,655	279,840	15,695	203,039
71	209,017	826	273,204
161,955	3,198,320	183,128	3,257,431

قطاع الأعمال:

بنوك ومؤسسات مالية أخرى
إنشاءات وعقارات
التجارة والتصنيع
شخصية
خدمات
أخرى

التخفيف من مخاطر الائتمان

إن أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان المسموح للمجموعة باستخدامها هي الحصول على ضمانات وفقاً لما هو ملائم والحد من مدة التعرض للمخاطر أو الهيكلة بما يعود بالفائدة على إدارة المجموعة لأي حالة تعرض للمخاطر.

الجودة الائتمانية للأدوات المالية

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، قامت المجموعة بتصنيف مختلف حالات التعرض لمخاطر الائتمان غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة إلى فئتين من حيث الجودة الائتمانية كما يلي:

جودة عالية: حالات التعرض لمخاطر الائتمان حيث يتم تقييم المخاطر النهائية للخسائر المالية الناتجة من إخفاق الملتزم في الوفاء بالتزاماته على أنها تتراوح ما بين منخفضة إلى متوسطة. ويتضمن ذلك التعرض لمخاطر شركات ذات مركز مالي قوي وعوامل مخاطر تبين قدرتها على سداد كافة الالتزامات التعاقدية. ويتضمن أيضاً حالات التعرض المكفولة بضمانات ملموسة بصورة جوهرية.

جودة قياسية: كافة حالات الانكشافات الأخرى التي يكون فيها السداد بناءً على الشروط التعاقدية ولا تتعرض للانخفاض في القيمة.

توضح الجداول التالية درجة التعرض لمخاطر الائتمان حسب الجدارة الائتمانية للموجودات حسب الفئة والتصنيف قبل اقتطاع مخصص انخفاض:

الإجمالي ألف	متأخرة أو منخفضة القيمة ألف	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة	
		جودة قياسية ألف	جودة عالية ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
74,370	-	-	74,370
437,177	-	27,706	409,471
2,540,644	223,747	1,472,603	844,294
258,140	-	106,614	151,526
15,540	1,869	800	12,871
3,325,871	225,616	1,607,723	1,492,532

2021

أرصدة لدى البنوك
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي
مدينو تمويل
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال
الإيرادات الشاملة الأخرى (استثمار في صكوك)
موجودات أخرى

20 إدارة المخاطر (تتمة)

20.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

الإجمالي الف دينار كويتي	متأخرة أو منخفضة القيمة الف دينار كويتي	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة	
		جودة عالية الف دينار كويتي	جودة قياسية الف دينار كويتي
99,291	-	-	99,291
358,092	-	-	358,092
2,539,542	68,952	488,181	1,982,409
231,512	105	69,081	162,326
13,424	1,100	1,738	10,586
3,241,861	70,157	559,000	2,612,704

2020

أرصدة لدى البنوك

إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي

مدينو تمويل

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال

الإيرادات الشاملة الأخرى (استثمار في صكوك)

موجودات أخرى

إن الإفصاحات حول الجودة الائتمانية والحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان لمديني التمويل تبعا لكل فئة بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي بالبنك وتصنيف المراحل في نهاية السنة مبينة بالمزيد من التفاصيل في إيضاح 4.

تحليل تقادم تسهيلات التمويل المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة وفقاً لفئات الموجودات المالية:

الإجمالي الف دينار كويتي	61 إلى 90 يوماً الف دينار كويتي	31 إلى 60 يوماً الف دينار كويتي	أقل من 30 يوماً الف دينار كويتي
196,270	1,734	4,964	189,572
43,207	1,104	1,917	40,186

2021

مدينو تمويل

2020

مدينو تمويل

الضمانات

إن مبلغ ونوع الضمانات المطلوبة يستند إلى تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. يتم تنفيذ التعليمات الموضوعة من قبل إدارة المخاطر ولجنة الائتمان لدى البنك فيما يتعلق بمدى قبول أنواع الضمانات ومقاييس التقييم.

تراقب الإدارة القيمة العادلة للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقيات الأساسية، متى كان ذلك ضرورياً.

قدرت القيمة العادلة لضمانات يحتفظ بها البنك فيما يتعلق بالتسهيلات التمويلية المتأخرة أو منخفضة القيمة كما في 31 ديسمبر 2021 بمبلغ 253,046 ألف دينار كويتي (2020: 87,027 ألف دينار كويتي). تشمل الضمانات على نقد وأوراق مالية وصكوك وخطابات ضمان وموجودات عقارات وأشكال أخرى من الضمانات.

20.3 مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من عملية تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. قد تنشأ مخاطر السوق من المراكز القائمة في معدلات الربح والعملات ومنتجات الأسهم، بحيث تتعرض جميعها للحركات العامة والمحددة في السوق والتغيرات في مستوى التقلبات في معدلات أو أسعار السوق مثل معدلات الربح والهوامش الائتمانية وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

20.3 مخاطر السوق (تتمة)

إدارة مخاطر السوق

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسؤولية وضع إطار عمل تفصيلي لإدارة مخاطر السوق بالإضافة إلى المراجعة الدورية لتطبيقها. بينما تتولى إدارة الخزينة مسؤولية إدارة ومراقبة مخاطر السوق الناتجة عن مختلف مراكز السوق في الاستثمارات والأدوات المالية والصفقات خارج إطار السوق الرسمي بشكل مسبق.

يتضمن إطار عمل إدارة مخاطر السوق العناصر التالية:

- ◀ حدود لكافة مؤشرات مخاطر السوق ومراقبة تلك الحدود بشكل منتظم لضمان عدم تجاوز المجموعة لمجمل حدود المخاطر ومؤشرات التركزات المحددة في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي والحدود الداخلية؛
- ◀ التقييم تبعاً للقيمة السوقية استناداً إلى بيانات السوق التي يتم نشرها بصورة مستقلة، والمراجعة المستمرة لكافة المراكز القائمة؛ و
- ◀ قياس القيمة عند المخاطرة بالنسبة للمراكز ذات الحساسية للسوق ومراقبتها في ضوء الحدود الموضوعة.

يتعين على المجموعة الالتزام بتعليمات ولوائح بنك الكويت المركزي. يتم وضع ومراجعة سياسات وإجراءات إدارة مخاطر السوق وحدود مخاطر السوق بصورة دورية لضمان توافقها مع سياسة المجموعة الخاصة بالقدرة على تحمل مخاطر السوق.

20.3.1 مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من احتمالية تأثير التغيرات في معدلات الربح على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للتعرض للمخاطر أو الأداة المالية الأساسية. تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح حيث إن قيمة استثمارات المجموعة ذات الإيرادات الثابتة و/أو العائد على التمويل تتناسب عكسياً مع الحركة في معدلات السوق. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر التغير في معدلات الربح أيضاً على صافي أرباح المجموعة أو هامش الربح. لا تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح بصورة جوهرية.

20.3.2 مخاطر السداد مقدماً

إن مخاطر السداد مقدماً هي مخاطر تكبد المجموعة خسارة مالية بسبب قيام عملائها والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل التاريخ المتوقع مثل التعرض للمخاطر المالية ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض معدلات الربح. بسبب الشروط التعاقدية الخاصة بالمنتجات الإسلامية، لا تتعرض المجموعة لمخاطر السداد مقدماً بصورة جوهرية.

20.3.3 مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية حيث إن العملة الرئيسية لدى المجموعة هي الدينار الكويتي ويتم إعادة تقييم كافة العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي. إن أي مراكز قائمة طويلة أو قصيرة في أي عملة تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية.

يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية على أساس الحدود الموضوعة من قبل بنك الكويت المركزي والتقييم المستمر للمراكز القائمة والحركات الحالية والمتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية لدى المجموعة.

يبين الجدول التالي العملات الأجنبية التي تعرضت المجموعة لمخاطرها بصورة جوهرية في 31 ديسمبر على موجوداتها ومطلوباتها النقدية غير المتداولة وتدفقاتها النقدية المتوقعة. يحتسب التحليل تأثير الحركة المحتملة بشكل معقول في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، على الأرباح أو الخسائر وحقوق الملكية (بسبب التغيرات في القيمة العادلة وتحويل العملات الأجنبية المعترف به في الإيرادات الشاملة الأخرى).

العملة	نسبة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية			نسبة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية		
	التأثير على الأرباح	التأثير على الخسائر	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الأرباح	التأثير على الخسائر	التأثير على حقوق الملكية
	2020	2021	2020	2021	2020	2021
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
دولار أمريكي	±1	±1	±1	±1	±1	±1
يورو	±1	±1	±1	±1	±1	±1
جنية إسترليني	±1	±1	±1	±1	±1	±1
	903	1,806	102	204	194	388
	(1,880)	(3,760)	(132)	(265)	(186)	(371)
	1	1	1	1	1	1

20.3 مخاطر السوق (تتمة)

20.3.4 مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغير في مستويات أسعار و/أو مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية.

تقوم المجموعة بإجراء تحليل الحساسية على فترات منتظمة وذلك بهدف تقييم التأثير المحتمل لأي تغير جوهري في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المدرجة. بالنسبة لهذه الاستثمارات، فإن الزيادة في سعر الأسهم بنسبة 5% كما في 31 ديسمبر 2021 سوف تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بمبلغ 845 دينار كويتي (2020: 779 ألف دينار كويتي). إن أي تغير مكافئ في الاتجاه المعاكس من الممكن أن ينتج عنه تأثير مماثل ولكن عكسي على المبالغ المذكورة أعلاه، وذلك على أساس الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

20.4 مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمطلوبات المالية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجات الائتمان أو توقعات السوق مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. للحد من هذه المخاطر، قامت المجموعة بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي. يتضمن ذلك تقييم التدفقات النقدية المتوقعة وتوفر الموجودات السائلة عالية الجودة والتي يمكن استخدامها لضمان توفير تمويل وسيولة إضافية متى كان ذلك ضرورياً. لدى المجموعة خطة تمويل الحالات الطارئة لضمان تنفيذ الإجراءات المطلوبة عند حدوث أي حالات طارئة متعلقة بالسيولة. إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن تطبيق خطة تمويل الحالات الطارئة.

إدارة مخاطر السيولة

تتمثل طريقة المجموعة لإدارة مخاطر السيولة في التأكد من توفر السيولة الكافية بشكل دائم، بقدر الإمكان، للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في ظل الظروف العادية وغير العادية على حد سواء، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالإضرار بسمعة المجموعة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر وإدارة الخزينة بمراقبة قائمة السيولة لدى المجموعة بشكل يومي واتخاذ الخطوات المناسبة، إذا لزم ذلك. يتم مراقبة قائمة السيولة لدى المجموعة يومياً والموجودات والمطلوبات الشاملة وكذلك عملة الدينار الكويتي والعملات الأجنبية، فيما يتعلق بمركز المجموعة من حيث معدل السيولة القانونية وكذلك معدل الإقراض إلى الودائع ومعدل تغطية السيولة. تقوم إدارة الخزينة بالتنسيق مع إدارات المجموعة المختلفة وعرض التفاصيل حول التدفقات النقدية المتوقعة اللازمة أو الناتجة عن فرص الأعمال المحتملة.

يتعين على إدارة الخزينة الحفاظ على محفظة من الموجودات ذات السيولة قصيرة الأجل، التي تتكون إلى حد كبير من الاستثمارات في أوراق مالية عالية السيولة وقصيرة الأجل وتوافر التسهيلات الائتمانية بين البنوك بأشعارات قصيرة الأجل، وذلك لضمان الحفاظ على السيولة الكافية لدى المجموعة. تتم إدارة السيولة لدى إدارة الخزينة بالشكل الأمثل مع الأخذ في الاعتبار الفجوات في فترة الاستحقاق. يتم مراقبة مركز السيولة اليومي ويتم إجراء اختبارات الضغط بصفة منتظمة وفقاً لمجموعة مختلفة من السيناريوهات التي تشمل ظروف السوق المعتدلة والأكثر صعوبة. تخضع جميع سياسات السيولة لمراجعة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، ويتم اعتمادها من قبل لجنة مجلس الإدارة للمخاطر. ويتم مراجعة تقرير قائمة السيولة الدوري، الذي يتضمن أي استثناءات وإجراءات تصحيحية التي يجب/يتم اتخاذها، من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. تخضع المجموعة لقيود السيولة ونظام تدرج الاستحقاقات الذي تقتضيه تعليمات بنك الكويت المركزي والحدود المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. تستند قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة إلى ترتيبات السداد التعاقدية باستثناء بعض الاستثمارات التي تستند إلى معايير بنك الكويت المركزي.

بنك وربة ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

20 إدارة المخاطر (تتمة)

20.4 مخاطر السيولة (تتمة)

إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

إن قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر كما يلي:

2021					
خلال 3 أشهر الف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر الف دينار كويتي	6 إلى 12 شهراً الف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة الف دينار كويتي	الإجمالي الف دينار كويتي	
79,856	-	-	-	79,856	الموجودات
437,043	-	-	-	437,043	نقد وأرصدة لدى البنوك
1,483,906	433,112	65,906	490,592	2,473,516	إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي
-	-	-	-	128,898	مدينو التمويل
4,933	24,738	1,657	232,425	263,753	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	-	-	104,891	104,891	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
-	-	-	18,715	18,715	استثمارات في مشاريع مشتركة
14,205	1,034	145	40,214	55,598	عقارات استثمارية
-	-	-	17,942	17,942	موجودات أخرى
-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
2,019,943	458,884	67,708	1,033,677	3,580,212	
358,599	45,363	48,011	60,598	512,571	المطلوبات
1,489,677	465,290	306,010	27,941	2,288,918	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
-	-	-	302,024	302,024	حسابات المودعين
44,024	-	-	16,876	60,900	صكوك مصدرة
1,892,300	510,653	354,021	407,439	3,164,413	مطلوبات أخرى
2020					
خلال 3 أشهر الف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر الف دينار كويتي	6 إلى 12 شهراً الف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة الف دينار كويتي	الإجمالي الف دينار كويتي	
110,999	-	-	-	110,999	الموجودات
357,897	-	-	-	357,897	نقد وأرصدة لدى البنوك
1,441,008	498,314	125,253	432,791	2,497,366	إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي
-	-	-	-	90,929	مدينو التمويل
7,600	3,200	10,268	215,982	237,050	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	-	-	108,240	108,240	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
-	-	-	30,039	30,039	استثمارات في مشاريع مشتركة
4,728	2,443	187	15,716	23,074	عقارات استثمارية
-	-	-	19,660	19,660	موجودات أخرى
-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
1,922,232	503,957	135,708	913,357	3,475,254	
289,510	53,507	22,163	129,175	494,355	المطلوبات
1,503,677	395,128	431,209	23,440	2,353,454	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
-	-	-	302,429	302,429	حسابات المودعين
37,210	-	-	7,712	44,922	صكوك مصدرة
1,830,397	448,635	453,372	462,756	3,195,160	مطلوبات أخرى

20 إدارة المخاطر (تتمة)

20.4 مخاطر السيولة (تتمة)

إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق المطلوبات المالية لدى المجموعة كما في 31 ديسمبر استناداً إلى التزامات سداد المدفوعات التعاقدية غير المخصومة. بالنسبة للمدفوعات التي تخضع لإشعارات فإنها تعامل كما لو أن الإشعارات قد تم إرسالها فوراً.

خلال 3 أشهر الف	3 إلى 6 أشهر الف	6 إلى 12 شهراً الف	أكثر من سنة واحدة الف	الإجمالي الف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
2021				
290,592	45,666	48,382	129,193	513,833
1,556,821	414,532	309,367	30,700	2,311,420
-	151,880	-	173,838	325,718
44,024	-	-	16,876	60,900
1,891,437	612,078	357,749	350,607	3,211,871
2020				
289,857	53,900	22,320	129,341	495,418
1,508,540	429,517	403,885	28,360	2,370,302
-	-	-	326,149	326,149
37,210	-	-	7,712	44,922
1,835,607	483,417	426,205	491,562	3,236,791

يبين الجدول التالي تواريخ انتهاء استحقاق العقود وفقاً لاستحقاق المطلوبات المحتملة والالتزامات لدى المجموعة:

خلال 3 أشهر الف	3 إلى 12 أشهر الف	أكثر من سنة واحدة الف	الإجمالي الف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
2021			
32,277	15,458	4,524	52,259
38,952	40,540	64,375	143,867
-	113,063	-	113,063
71,229	169,061	68,899	309,189
2020			
25,425	11,426	1,900	38,751
26,138	37,957	63,552	127,647
-	104,668	-	104,668
51,563	154,051	65,452	271,066

20 إدارة المخاطر (تتمة)

20.5 مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو إخفاق النظم أو الخطأ البشري أو من الأحداث الخارجية. عند إخفاق أدوات الرقابة في أدائها، يمكن أن يترتب على ذلك تأثيرات قانونية أو رقابية، أو قد يؤدي ذلك إلى خسارة مالية أو فقد السمعة.

إدارة مخاطر التشغيل

لدى المجموعة عدد من السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم تطبيقها لتحديد وتقييم مخاطر التشغيل والإشراف عليها بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر المتعلقة بالأنشطة المصرفية والمالية للمجموعة. تمت الموافقة على إجراءات مناسبة لإدارة مخاطر التشغيل من قبل مختلف المجموعات والإدارات بالمجموعة، وتم تطبيقها من أجل تقديم التقارير حول مخاطر التشغيل ومراقبتها والتحكم بها بصورة فعالة.

يتم إدارة مخاطر التشغيل بإشراف مجموعة إدارة المخاطر، حيث تراقب هذه المجموعة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل والإشراف عليها كجزء من الإطار الإجمالي لإدارة المخاطر الذي يتسم بالقوة والحذر.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن "الإرشادات العامة لنظم الرقابة الداخلية" والإرشادات بشأن "الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة مخاطر التشغيل".

قامت المجموعة بوضع سياسة "إدارة استمرارية الأعمال" لمواجهة أي إخفاقات أو احتمالات داخلية أو خارجية لضمان سهولة القيام بعمليات المجموعة.

قامت المجموعة بإنشاء موقع مواجهة الكوارث للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتضمن المجموعة عدم تأثير مخاطر التشغيل، التي قد تنشأ عن أي اضطراب محتمل على الأعمال المصرفية بصورة سلبية. تولي المجموعة اهتماماً خاصاً بمخاطر التشغيل التي قد تنشأ عن عدم الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وأي إخفاق محتمل في المسؤوليات بصفة الأمانة.

معلومات القطاعات

21

يتم تحديد قطاعات التشغيل لدى المجموعة استناداً إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل المسؤولين عن اتخاذ القرار وذلك لاستخدامها في القرارات الاستراتيجية. إن هذه القطاعات هي وحدات أعمال استراتيجية تقوم بتوفير منتجات وخدمات مختلفة. يتم إدارة هذه القطاعات بشكل منفصل حيث إنه لدى كل منها طبيعة مختلفة من حيث المنتجات والخدمات وفئات العملاء وكذلك الاستراتيجيات التسويقية.

إن قطاعات التشغيل هذه تستوفي معايير القطاعات التي يجب إعداد تقارير حولها كما يلي:

- الشركات - تشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للعملاء من الشركات، كما تقدم تمويل المراجعات للسلع والعقارات وتسهيلات الإجارة.
- البيع بالتجزئة - تشتمل على مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات للعملاء من الأفراد. تتضمن هذه المجموعة التمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان والودائع والخدمات الأخرى المتعلقة بالفروع.
- الخزينة - تشتمل على إدارة عمليات تمويل البنك والمراجعات المحلية والدولية وخدمات التمويل الإسلامي الأخرى مع البنوك والمؤسسات المالية بصورة رئيسية.
- الاستثمار - تشتمل على الاستثمار في حقوق الملكية المباشرة والعقارات والاستثمارات الأخرى.
- أخرى - تشتمل على الموجودات والمصروفات الخاصة بمراكز التكلفة.

تقوم الإدارة بمراقبة قطاعات التشغيل بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول توزيع الموارد وتقييم الأداء.

بنك وربة ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

21 معلومات القطاعات (تتمة)

يبين الجدول التالي معلومات حول إيرادات التشغيل ونتائج السنة ومجموع الموجودات فيما يتعلق بقطاعات المجموعة التي يجب إعداد تقارير حولها.

الشركات الف	الأفراد الف	الخزينة الف	الاستثمار الف	أخرى الف	المجموع الف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
2021					
إيرادات التشغيل	42,853	15,938	138	-	107,354
صافي الربح (الخسارة)	142	5,532	(292)	(19,181)	15,964
إجمالي الموجودات	1,968,675	518,131	682,637	50,365	3,580,212
إجمالي المطلوبات	564,368	909,001	1,643,084	47,960	3,164,413
2020					
إيرادات التشغيل	39,679	14,165	3,355	-	78,794
صافي (الخسارة) الربح	(8,165)	4,294	3,094	(14,399)	5,634
إجمالي الموجودات	2,053,066	444,300	620,464	42,733	3,475,254
إجمالي المطلوبات	514,070	707,016	1,929,152	44,922	3,195,160

22 إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأسمال المجموعة هو التأكد من التزام المجموعة بالمتطلبات الرقابية لرأس المال، واحتفاظ المجموعة بتصنيفات ائتمانية عالية ومعدلات رأسمال جيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون بمستوى مناسب من المخاطر.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطتها. للحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للمجموعة مراجعة مبلغ مدفوعات توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو إصدار أوراق رأسمالية.

تتم مراقبة مدى كفاية رأس المال واستخدام رأس المال الرقابي بانتظام من قبل إدارة المجموعة وتخضع لتعليمات لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية وفقاً لما يطبقه بنك الكويت المركزي.

بنك وربة ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

22 إدارة رأس المال (تتمة)

تتبع المجموعة تعليمات بازل 3 ويتم احتساب رأس المال الرقابي ومعدلات كفاية رأس المال لدى المجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ / 336/2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له كما يلي:

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	الموجودات المرجحة بالمخاطر
1,843,972	2,081,752	
193,617	218,584	رأس المال المطلوب
214,457	302,573	رأس المال المتاح
76,363	121,270	الشرية 1 من رأس المال: حقوق ملكية المساهمين
290,820	423,843	الصكوك الإضافية المستدامة الشريية 1
21,592	24,308	إجمالي الشريية 1 من رأس المال
312,412	448,151	إجمالي الشريية 2 من رأس المال
11.63%	14.53%	إجمالي رأس المال المتاح
15.77%	20.36%	معدل كفاية رأس المال من الشريية 1: حقوق ملكية المساهمين
16.94%	21.53%	إجمالي معدل كفاية رأس المال من الشريية 1
		إجمالي معدل كفاية رأس المال

يتم احتساب معدل الرفع المالي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب أ / 343/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له كما هو مبين أدناه:

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	الشرية 1 من رأس المال
290,820	423,843	
3,675,938	3,865,164	إجمالي التعرض
7.91%	10.97%	معدل الرفع المالي

تم عرض الإفصاح المتعلق بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة من بنك الكويت المركزي المنصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ / 336/2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرفع المالي طبقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب أ / 343/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له ضمن قسم "إدارة المخاطر" بالتقرير السنوي.

23 قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر المستلم لبيع أصل أو المدفوع لنقل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. تتكون الأدوات المالية من الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

الجدول الهرمي للقيمة العادلة

تستخدم المجموعة الجدول الهرمي التالي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها وفقاً لأساليب التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة،

المستوى 2: أساليب أخرى تكون جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة ملحوظة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المستوى 3: أساليب أخرى تستخدم مدخلات ذات تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة.

23 قياس القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يعرض الجدول التالي تحليل الموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة وفقاً لمستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

قياس القيمة العادلة				2021
المدخلات الجوهريّة غير الملحوظة (المستوى 3) الف دينار كويتي	المدخلات الجوهريّة الملحوظة (المستوى 2) الف دينار كويتي	الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) الف دينار كويتي	المجموع الف دينار كويتي	
-	-	16,898	16,898	موجودات مقاسة وفقاً للقيمة العادلة موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أدوات حقوق ملكية مسعرة صناديق (غير مسعرة) أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)
94,021	-	-	94,021	
17,979	-	-	17,979	
112,000	-	16,898	128,898	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى صكوك مسعرة - صكوك حكومية - صكوك شركات
-	-	189,553	189,553	
-	-	68,587	68,587	
-	-	258,140	258,140	صكوك غير مسعرة أدوات حقوق ملكية غير مسعرة
-	-	-	-	
5,613	-	-	5,613	
5,613	-	258,140	263,753	
قياس القيمة العادلة				2020
المدخلات الجوهريّة غير الملحوظة (المستوى 3) الف دينار كويتي	المدخلات الجوهريّة الملحوظة (المستوى 2) الف دينار كويتي	الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) الف دينار كويتي	المجموع الف دينار كويتي	
-	-	15,580	15,580	موجودات مقاسة وفقاً للقيمة العادلة موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أدوات حقوق ملكية مسعرة صناديق (غير مسعرة) أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)
57,792	-	-	57,792	
17,557	-	-	17,557	
75,349	-	15,580	90,929	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى صكوك مسعرة - صكوك حكومية - صكوك شركات
-	-	160,834	160,834	
-	-	64,375	64,375	
-	-	225,209	225,209	صكوك غير مسعرة أدوات حقوق ملكية غير مسعرة
6,303	-	-	6,303	
5,538	-	-	5,538	
11,841	-	225,209	237,050	

23 قياس القيمة العادلة للأدوات المالية (تمة)

الحركات في الأدوات المالية ضمن المستوى 3 المقاسة وفقاً للقيمة العادلة

يوضح الجدول التالي مطابقة المبلغ الافتتاحي والختامي للموجودات المالية ضمن المستوى 3.

الحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية في 31 ديسمبر 2021	التغير في القيمة العادلة	مبيعات / استرداد	إضافات	في 1 يناير 2021
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
94,021	(537)	9,340	(6,660)	34,086
17,979	(48)	(683)	-	1,153
112,000	(585)	8,657	(6,660)	35,239
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
94,021	(537)	9,340	(6,660)	34,086
17,979	(48)	(683)	-	1,153
112,000	(585)	8,657	(6,660)	35,239
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
-	(52)	(237)	(6,014)	-
5,613	-	45	-	30
5,613	(52)	(192)	(6,014)	30

يوضح الجدول التالي مطابقة المبلغ الافتتاحي والختامي للموجودات المالية ضمن المستوى 3.

الحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية في 31 ديسمبر 2020	التغير في القيمة العادلة	مبيعات / استرداد	إضافات	في 1 يناير 2020
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
57,792	(114)	(99)	(10,568)	33,306
17,557	113	(47)	(52)	4,451
75,349	(1)	(146)	(10,620)	37,757
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
57,792	(114)	(99)	(10,568)	33,306
17,557	113	(47)	(52)	4,451
75,349	(1)	(146)	(10,620)	37,757
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
6,303	4	(99)	-	-
5,538	-	33	-	-
11,841	4	(66)	-	-

لم يتم إجراء أي تحويلات بين أي مستوى من مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة خلال السنوات 2021 أو 2020.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة ضمن المستوى 3 يتم قياسها في ظل بعض الظروف باستخدام أساليب تقييم تتضمن افتراضات لم يتم إثباتها بواسطة الأسعار من معاملات السوق الملحوظة حالياً في نفس الأداة ولا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة. تستعين المجموعة بأساليب تقييم تعتمد على نوع الأداة وبيانات السوق المتاحة. على سبيل المثال، في حالة غياب السوق النشط، يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمار على أساس تحليل الوضع المالي للشركة المستثمر فيها والنتائج وقائمة المخاطر والعوامل الأخرى. يتم تحديد التغيرات الموجبة والسالبة في قيمة الأدوات المالية على أساس التغيرات في قيمة الأدوات نتيجة اختلاف مستويات المؤشرات غير الملحوظة وتحديد ما يصلح منها للتقدير. تشير تقديرات الإدارة إلى أن التأثير على الأرباح أو الخسائر أو الإيرادات الشاملة الأخرى لن يكون جوهرياً في حالة وقوع تعديل بنسبة 5% في متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة لتقييم الأدوات المالية المصنفة ضمن المستوى 3 وفقاً للقيمة العادلة.

23 قياس القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى المدرجة بالتكلفة المطفأة، لا تختلف القيمة الدفترية بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث إن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترة استحقاق قصيرة الأجل أو يتم إعادة تسعيرها مباشرة استناداً إلى الحركة في معدلات الربح في السوق.

24 الأدوات المالية المشتقة

إن الأدوات المالية المشتقة هي أدوات مالية تتحدد قيمتها بالرجوع إلى معدلات الربح أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو مؤشر الأسعار أو معدلات وتصنيفات الائتمان أو مؤشر الائتمان. تمثل المبالغ الاسمية الأصلية فقط المبالغ التي يطبق عليها معدل أو سعر لتحديد مبالغ التدفقات النقدية التي سيتم تبادلها، وهي لا تمثل الربح أو الخسارة المحتملة المتعلقة بمخاطر السوق أو الائتمان التي تتسم بها تلك الأدوات.

تدرج الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي. تمثل القيمة العادلة الموجبة تكلفة استبدال كافة المعاملات بقيمة عادلة لصالح المجموعة إذا تم إنهاء الحقوق والالتزامات الناتجة من تلك الأداة في معاملة سوق منتظمة في تاريخ بيان المركز المالي. تقتصر مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة على القيمة العادلة الموجبة للأدوات. تمثل القيمة العادلة السالبة تكلفة قيام الأطراف المقابلة للمجموعة باستبدال كافة معاملاتهم مع المجموعة.

تتعامل المجموعة في تحويل العملات الأجنبية الأجلة ("الأدوات المالية المشتقة الإسلامية") للحد من مخاطر العملات الأجنبية. يتم استخدام عقود تحويل العملات الأجنبية الأجلة لأغراض التحوط.

عقود تحويل العملات الأجلة

عقود تحويل العملات الأجلة هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع أو مبادلة أداة مالية محددة بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الأجلة هي عقود مخصصة يتم التعامل معها في السوق المقابلة ويتم تسويتها على أساس إجمالي.

يبين الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة لهذه الأدوات، والتي تعادل قيم السوق، إلى جانب القيمة الاسمية. القيمة الاسمية هي قيمة الأصل ذي الصلة لأدوات مبادلة العملات أو المعدل المرجعي أو المؤشر وهو الأساس الذي يتم على أساسه قياس التغيرات في قيمة هذه الأدوات. تشير القيم الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وليست مؤشراً على مخاطر الائتمان.

الف دينار كويتي		
القيمة الاسمية	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
9,064	(40)	-

31 ديسمبر 2021
العقود الأجلة

الف دينار كويتي		
القيمة الاسمية	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
-	-	-

31 ديسمبر 2020
العقود الأجلة

يتم تقييم كافة عقود المشتقات بالقيمة العادلة بناءً على مدخلات السوق التي يمكن ملاحظتها ويتم تصنيفها على أنها المستوى 1.

25 أثر جائحة كوفيد-19

انتشرت جائحة كوفيد-19 بشكل سريع في مختلف المناطق الجغرافية على مستوى العالم، مما أدى إلى اضطراب في الأعمال والأنشطة الاقتصادية ونتج عن ذلك حالة من عدم اليقين غير المسبوقة على مستوى بيئة الاقتصاد العالمي. وقد قامت السلطات المالية والنقدية، في جميع أنحاء العالم باتخاذ إجراءات مكثفة للتخفيف من العواقب الوخيمة للوباء.

إجراءات الدعم في ظل جائحة كوفيد-19

في سنة 2020، قام بنك الكويت المركزي بتنفيذ العديد من الإجراءات بهدف تعزيز قدرة القطاعات المصرفية على القيام بدور محوري في الاقتصاد. وقد تم الإفصاح عن تلك التدابير في البيانات المالية المجمعة السنوية للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

نظام تأجيل التمويلات الاستهلاكية والمقسطة الأخرى 2021

أعلنت البنوك الكويتية عن تأجيل سداد التمويلات الاستهلاكية والمقسطة للعملاء المستحقين بناءً على طلبهم وذلك وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، أ، رس، رس، أ، رت، رت أ/ 2021/476 المؤرخ 18 أبريل 2021 بشأن الشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام المادة (2) من القانون رقم (3) لسنة 2021 ("القانون") في شأن تأجيل الالتزامات المالية لمدة ستة أشهر مع إلغاء أرباح التمويل المترتبة على هذا التأجيل ("نظام 2021"). وتتحمل حكومة دولة الكويت تكلفة تأجيل الأقساط بالكامل وفقاً للقانون.

طبق البنك نظام 2021 عبر تأجيل الأقساط لفترة ستة أشهر بدءاً من تاريخ طلب العميل مع تمديد فترة التسهيل ذات الصلة. وقد أدى تأجيل الأقساط إلى تكبد البنك لخسارة نتجت عن تعديل التدفقات النقدية التعاقدية، وتقدر هذه الخسارة مبدئياً بمبلغ 9,013 ألف دينار كويتي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. إن خسارة التعديل الناتجة عن فترة التأجيل ممولة من قبل الحكومة بموجب نظام 2021 وبالتالي تعامل كمنحة حكومية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 20. وبناءً عليه، تم مقابلة خسارة التعديل بمبلغ مساوٍ من إيرادات المنحة التي تسدها حكومة دولة الكويت. وقد تم إدراج مديني المنحة ضمن الموجودات الأخرى في بيان المركز المالي المرحلي المكثف المجمع كما في 31 ديسمبر 2021.

تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة

وضعت المجموعة في اعتبارها التأثير المحتمل لحالات عدم اليقين التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19، وإجراءات الدعم والإعفاء الاقتصادية ذات الصلة المتخذة من قبل الحكومات والبنوك المركزية عند تقدير متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، مما أدى إلى إجراء تعديلات على متغيرات الاقتصاد الكلي، وفقاً لما هو ملائم. أخذت المجموعة في اعتبارها أيضاً على وجه التحديد تأثير كوفيد-19 على العوامل النوعية والكمية في تحديد أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وفي تقييم مؤشرات انخفاض القيمة نتيجة للإنكشافات لمخاطر القطاعات التي من المحتمل أن تتأثر.

وبالرغم مما سبق، فمازالت متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المقدرة كما في 31 ديسمبر 2021 أقل من المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. ووفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة، يتم الاعتراف بالمبلغ الأكبر وهو المخصص المطلوب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي كمتطلبات مخصص لخسائر الائتمان الخاصة بالتسهيلات الائتمانية.

آثار أخرى

قامت المجموعة بالنظر في الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية لتحديد المبالغ المدرجة للموجودات المالية وغير المالية للمجموعة، والتي تمثل أفضل تقدير للإدارة بناءً على المعلومات المتاحة. على الرغم من ذلك، تظل الأسواق متقلبة وتظل القيم الدفترية للموجودات حساسة للتقلبات في الأسواق. ولا يزال أثر هذه البيئة الاقتصادية التي تمتاز بحالة كبيرة من عدم اليقين تقديرياً، وبالتالي، سوف تستمر المجموعة في إعادة تقييم مركزها والآخر ذي الصلة على أساس منتظم.